مجلة العمارة والتخطيط، م ٣١ (٢)، ص ص ٢٠٣- ٢٣٥، الرياض (٢٠١٩م / ١٤٤٠هـ)

تحديد القضايا الأخلاقية في البناء والتشييد: حالات دراسية في المملكة العربية السعودية

عبد العزيز بن إبراهيم الحرابي — *طالب دكتوراه*

طارق بن محمد السليمان — *أستاذ*

قسم العمارة وعلوم البناء، كلية العمارة والتخطيط ، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

alhrabi@qu.edu.sa

Talsolman@ksu.edu.sa

قدم للنشر في ٢/ ٧/ ١٤٣٩ هـ ؛ وقبل للنشر في ٢٥/ ٨/ ١٤٣٩ هـ

ملخص البحث. تكمن مشكلة البحث في وجود قضايا وممارسات مهنية غير أخلاقية في صناعة البناء والتشييد، ومن المهم التعرف إلى أنواع تلك القضايا والممارسات غير الأخلاقية لتجنبها ومنع الوقوع بالهفوات بغير قصد. اعتمدت منهجية البحث على الدراسات السابقة المتعلقة بأخلاقيات البناء والتشييد، وتتبع القضايا الأخلاقية المهنية التي حدثت في البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية خلال السنوات العشر الماضية.
تضمن البحث تحليل الحالات الدراسية التي تم تتبعها وجمعها من عدة مصادر، حيث تمت مراجعة عشرين (٢٠) حالة مهمة في مشاريع البناء والتشييد لتحديد القضايا الأخلاقية ذات الصلة في مشاريع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. تشير النتائج إلى أن هناك العديد من الأنواع المختلفة من القضايا الأخلاقية التي تحدث بالبناء والتشييد؛ والتي تم تصنيفها بين الاحتيال والتواطؤ، حيث شكل الاحتيال في تزوير الوثائق النسبة الأعلى (٨٣٪)، بينما حصلت أعلى نسبة في التواطؤ على (٢٠٪) في التآمر بين المهنيين، ومن خلال هذه النتائج، يجب التركيز بشكل أكبر على تحسين الأداء الأخلاقي في قطاع البناء والتشييد عبر القوانين والتعليم والهيئات الحكومية والجمعيات العلمية.

الكلمات المفتاحية: القضايا الأخلاقية، البناء والتشييد، السلوك غير الأخلاقي، التواطؤ، الاحتيال.

١. المقدمة

تلعب صناعة البناء والتشييد دوراً مهماً في تقدم النهضة العمرانية في المملكة العربية السعودية، غير أن هذه الصناعة تواجه بعضاً من قضايا الانحرافات الأخلاقية المهنية، والتي تحتاج إلى عناية خاصة؛ لما لها من تأثير على الجودة، والتكلفة، والوقت في مشاريع البناء والتشييد. تشمل هذه الانحرافات الأخلاقية كل ما حرمه الشرع في مجال العمل والمهنة كالرشوة والتزوير وتثبيت الأسعار وتضارب المصالح والاحتيال والتواطؤ وغيرها من القضايا التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للقطاع العام.

تشتمل صناعة البناء والتشييد على العديد من أصحاب المصلحة مثل: المالك، والاستشاري، والمقاول، ويجب أن يتعامل كل طرف منهم بالإنصاف والتقيد بالمبادئ الأخلاقية المهنية. وتعتبر صناعة البناء والتشييد من الصناعات الأكثر تعرضاً للممارسات غير الأخلاقية؛ وذلك من خلال كثرة الأطراف، وأعداد التعاملات بين المهنيين، وقد كشفت عدّة بحوث أن التصرفات المهنية غير الأخلاقية منتشرة في صناعة البناء والتشييد.

تقدر قيمة سوق البناء في العالم بأكثر من ٣,٢ تريليون دولار سنوياً، وتمثل ما بين ٢٪-٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية، كما تمثل ما بين ٥٪ -٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة. ومن المتوقع أن يصل الناتج العالمي من البناء بمقدار ٨ تريليونات لتصل إلى ١٧,٥ تريليون دولار سنوياً بحلول العام ٢٠٣٠، وتتراوح قيمة الخسائر من خلال الفساد بين ١٠ و٣٠٪، والتي تشكل إلى جانب سوء الإدارة، وعدم الكفاءة، خسائر تقارب ٦ تريليونات دولار (GenieBelt, 2017). تسلط هذه الأرقام الضوء على حجم المشكلة، وخطر ما يترتب عليها من خسائر باهظة. إن القضاء على الفساد، وردم هوته، سيحدث بلا شك فارقاً كبيراً للصناعة وللاقتصاد عموماً.

أكدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» في آخر تقرير لها، أنها وقفت على العديد من المشروعات التي يتم تنفيذها من قبل الأجهزة الحكومية، ورصدت الكثير من المشاريع المتأخرة والمتعثرة، منها ما هو بسبب وجود شبهة للفساد والمحسوبية، ومنها لعدم المتابعة لما يتم تنفيذه، حيث بلغ عدد المشروعات التي تم تشخيصها منذ إنشاء الهيئة (١٥٢٦) مشروعاً، بواقع ٤٠٠ مشروع عام ٢٠١٢، و٧٨٩ مشروعاً في ٢٠١٣، و٣٣٧ في ٢٠١٤. وبلغ عدد المشاريع المتعثرة والمتأخرة (٦٧٢) مشروعاً، وهي تمثل نسبة ٤٤٪ من الحجم الإجمالي للمشروعات. وقد حددت الهيئة ١٩ سبباً للفساد في المشروعات الحكومية، من أبرزها: الواسطة والمحسوبية، وغياب التخطيط، وعدم وضوح الرؤية أثناء مرحلة الدراسات والتصميم. وبينت دراسة قامت بها هيئة مكافحة الفساد أن أكثر أنماط الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي، هي الواسطة،

تليها اللامبالاة في العمل، ثم الرشوة؛ وجاء الاختلاس، والتزوير، كأقل أنواع الفساد. وعليه فقد توجهت حكومة المملكة العربية السعودية إلى محاربة وقمع الفساد، بجميع أنواعه، والمحافظة على مصالح الناس والمجتمع.

ويعد الفساد ذا مفهوم مركب له أبعاد متعددة، وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، فيعد فساداً كل سلوك انتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك يعد فساداً كل إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهذا في القانون الوضعي. أما في الشريعة الإسلامية فالفساد هو ضد الصلاح، قال تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) سورة الأعراف: ٥٦.

وللعلاقة الوثيقة بين الممارسات الأخلاقية المهنية التي تحدث في البناء والتشييد ومحاربة الفساد، أصبحت هناك ضرورة للتركيز بشكل أكبر على تحسين الأداء الأخلاقي في قطاع البناء والتشييد.

٢. مشكلة البحث

هناك قصور في معرفة الانحرافات الأخلاقية المهنية التي يمكن أن تحدث في مشاريع البناء والتشييد، وكيفيتها، وطرق التعامل معها وذلك بسبب النقص والقصور في تغطية أخلاقيات المهنة، وهو ما قد ينتج عنه وقوع المهنيين في ممارسات مهنية غير أخلاقية تخل بالعمل، سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد.

٣. هدف البحث

- تسليط الضوء على القضايا الأخلاقية لتأثيرها على جودة وتكلفة وزمن تنفيذ مشاريع البناء والتشييد.
- معرفة وفهم أنواع القضايا الأخلاقية في مشاريع البناء والتشييد، والناتجة بشكل خاص من ضعف اتخاذ القرارات الأخلاقية بسبب وجود تعاملات متعددة ومتنوعة بين المهنيين قبل المشروع وأثناءه.

٤. سؤال البحث

ما أنواع القضايا الأخلاقية التي تحدث في مشاريع البناء والتشييد؟

٥. منهجية البحث

- مراجعة الأدبيات لتحديد مفهوم الأخلاقيات المهنية في البناء والتشييد.
- تتبع الحالات الدراسية البارزة ووصف وتحديد القضايا الأخلاقية التي تحدث في البناء والتشييد.
- تحليل الجوانب الأخلاقية للحالات الدراسية لتحديد أنواع القضايا الأخلاقية الشائعة في البناء والتشييد.

٦. الأخلاق في صناعة البناء والتشييد

يعرف (Robinson, et al, 2007) الأخلاق، على المستوى الفلسفي، كإطار يحكم القرارات الصحيحة والخاطئة في السلوك الإنساني. وتشمل الأخلاقيات قرارات الإنسان اليومية التي تأتي من الأفكار واللغة والمنطق والعمليات والحكم وتؤثر على رفاهية الآخرين (Wasserman, et al, 2000). وقد بدأت الأخلاقيات باعتبارها عنصراً من عناصر الانضباط الإداري في الستينات (Man-Fong Ho, 2011).

يجادل (May, et al, 2001)، من الذي يحكم السلوك الجيد، والسيئ، أو الصواب والخطأ؟ وسلطوا الضوء على التحديات لتحديد من يمكنه الحكم على السلوكيات الأخلاقية. كما درسوا طبيعة تسويق المناقصات في البناء جنوب شرق ولاية كوينزلاند في أستراليا من المنظور الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي، والإداري. واستناداً إلى الردود على الاستقصاءات، اعتبر جميع المتعاقدين أن عملية تقديم المناقصات أخلاقية في حين يعتبر جميع المتعاقدين من الباطن أنها غير أخلاقية. وصناعة البناء والتشييد لها بيئة متعددة الأوجه؛ تشمل العلاقات بين المصممين والمقاولين وأصحاب المصلحة الرئيسيين. وتحدث التفاعلات بين أصحاب المصلحة في مشاريع البناء العامة والخاصة في شكل معاملات، وقرارات؛ تعتمد على المصداقية والأخلاق. ومن ثم، فإن المعاملات الإدارية تحتاج إلى وضع توقعات أخلاقية أساسية بين أصحاب المصلحة في المشروع؛ من أجل تفادي الوضع الوارد وصفه في المثال أعلاه.

ويمكن أن يؤدي السلوك بطريقة أخلاقية إلى بناء علاقات بين أصحاب المصلحة، وهو ما يساعد كل طرف من أصحاب المصلحة على فهم التزاماته بشكل أفضل، ويحقق بدوره تحسين الإنتاجية من حيث الجودة، والتكلفة، والوقت. وعلى وجه التحديد، فإن الأخلاقيات مهمة في البناء والتشييد لضمان نجاح أساليب تنفيذ المشاريع (London, et al, 2006). كما أن الأخلاقيات مهمة أيضاً في تجنب الخسائر، وأهم خسارة في هذه الصناعة هي الثقة بين أصحاب المصلحة (Doran, 2004). ولأن القضايا الأخلاقية المتعمدة، أو غير المقصودة؛ يمكن أن تؤثر على عمليات البناء، فإن القضايا الأخلاقية هي أهم المشاكل بالنسبة لصناعة البناء والتشييد (Fan & Fox, 2009).

٧. دور الأخلاقيات في إدارة مشاريع البناء والتشييد

ينطبق دور الأخلاقيات في إدارة مشاريع البناء على المالك، والمصمم، وواحد أو أكثر من المتعاقدين، والكيانات المهنية المختلفة التي توفر جميع الخدمات للمشروع. كما تعمل هذه الكيانات كأطراف في إطار عقد مع علاقات متبادلة (Pichura, 2014). ويجب على إدارة المشروع الفعالة أن تدعم هذه العلاقات لتحقيق أقصى قدر من الوقت والتكلفة والجودة.

ولتحقيق كفاءة المشروع، يجب على الممارسين اتخاذ قرارات استراتيجية، كما تولي

طريقة صنع القرار التقليدية اهتماماً بالمكونات الثلاثة: الوقت، والتكلفة، والجودة. وتضيف طريقة جديدة لصنع القرار عنصراً رابعاً هو الأخلاقيات من أجل تحقيق بيئة تشييد متكاملة الشكل (١). (Mishra, et al, 2011). إن الأخلاقيات في إدارة المشاريع ضرورية للحفاظ على العلاقات داخل الإدارة المتكاملة. كما أن الأخلاقيات لا تقدر بثمن للحصول على الدعم من فريق المشروع الذي هو بالغ الأهمية في تحقيق نجاح المشروع المحدد. ولدعم الأخلاقيات باعتبارها البعد الأهم الذي يؤدي إلى الاستدامة نحو النتيجة النهائية للمشروع، ينبغي على مديري المشاريع ممارسة الإنصاف والأمانة والنزاهة، والتي هي الأساس داخل كل مشروع ناجح (Mishra, et al, 2011).

تشكل الجودة عاملاً مهماً في تطبيق متطلبات المشروع وفقاً للمواصفات، وتفاصيل المشروع، وتختلف متطلبات المشروع من مشروع لآخر. وقد تكون المواصفات عالية، أو متوسطة، أو بسيطة (Arditi & Gunaydin, 1997). ترتبط الجودة مع الأخلاقيات، ولكن عندما يختار أصحاب المصلحة المواد والأسعار؛ للحصول على رضا العملاء أو الملاك، فإنهم سوف يقللون من نوعية الجودة (Abdul-Rahman, et al, 2010). وهنا أيضاً تلتقي الأخلاقيات والجودة للحفاظ على سلامة المباني. فعلى سبيل المثال، حالة انهيار ممرات فندق حياة ريجنسي عام ١٩٧٠ في كانساس سيتي بسبب الممارسات غير الأخلاقية في نوعية المواد والتصميم، فضلاً عن الإشراف، فالمهندس المسؤول أعطى تعليمات شفهية على التغيرات بالتصميم ولم يجرِ اختبارات للتأكد من صحتها، وعندما أعيدت المخططات للمهندس الاستشاري للموافقة، أوكل مهمة مراجعتها إلى أحد الفنيين في فريقه الذي لم يكن مؤهلاً لهذا العمل ولم يتحقق من تصميم الوصلات، التي لم تكن في المخططات، وقام بالتوقيع على المخططات النهائية دون إجراء أي مراجعة أو حسابات بنفسه، وهذا الإهمال نوع من أنواع الفساد (Abdul-Rahman et al., 2010). تشير التقديرات إلى أن تكلفة الفساد عالمياً هي أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي تتجاوز ٢,٦ تريليون دولار سنوياً. ويعتبر الفساد في إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، هو أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم (World Economic Forum).

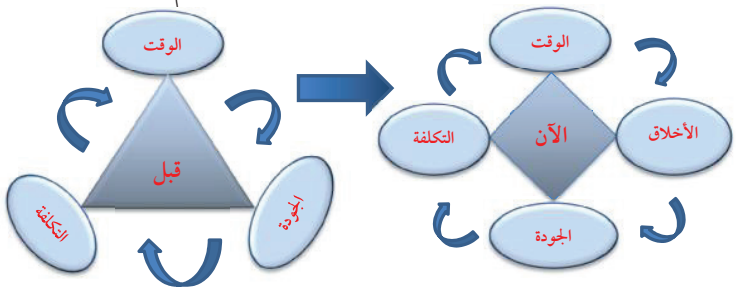

الشكل رقم (١). الأخلاق كبعد رابع للإدارة الفعالة للمشاريع (Mishra et al., 2011).

الربحية جزء مهم من صناعة البناء والتشييد، وهي عرضة بشكل خاص للسلوكيات غير الأخلاقية مثل الفساد والاحتيال، وتسويق العطاءات، وتحميل الجزء الأكبر من الدفعات في فترة مبكرة في بداية المشروع، والتواطؤ، وتغيير النظام، وتضارب المصالح، وتغطية الفواتير، والمطالبات. وهذا الاتجاه من الممارسات غير الأخلاقية المتعلقة بالربحية يمتد إلى أصحاب المشاريع، ووكالات التمويل، أو الرعاة، والاستشاريين، والمقاولين، والمتعاقدين من الباطن، والشركاء في المشاريع المشتركة. وأسوأ جزء في هذه المنظومة هو عدم التحرك، والتسامح في الممارسات غير الأخلاقية في صناعة البناء والتشييد؛ وهو ما يؤدي إلى إساءة استخدام الأموال العامة، أو عدم كفاءة استخدامها (Nawaz & Ikram, 2013) ، ويوضح الشكل (٢) الأنشطة الوظيفية في المجال المالي للبناء. ضمن هذه الأنشطة، هناك احتمال حدوث هفوات أخلاقية خلال المعاملات العملية بين المهنيين في مختلف مراحل صناعة البناء والتشييد، وجميع المشاريع التي تمر عبر المراحل العديدة معرضة للانهيارات الأخلاقية أثناء تقديم العطاءات، والتعاقد من الباطن، والدفع. ومن الممكن استغلال هذه الأنشطة من خلال التعاملات غير الأخلاقية.

هناك جانب آخر لإدارة المشاريع يكون عرضة بشكل خاص للسلوك غير الأخلاقي وهو الشراء. يمكن وصف عملية الشراء بأنها عملية يتم فيها التخطيط لعقود البناء والتشييد بشكل منهجي، ومن ثم متابعة إجراءات التصميم والإعلان، ودعوة العطاءات، والتأهيل المسبق، وتقييم العطاءات، ومؤهل الوظيفة، ومن ثم التعاقد النهائي للتنفيذ. وبسبب التباين في المسؤولية خلال هذه العملية، فإن كل خطوة معرضة للانهيار الأخلاقي بالتوالي. وبالإضافة إلى ذلك أظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون

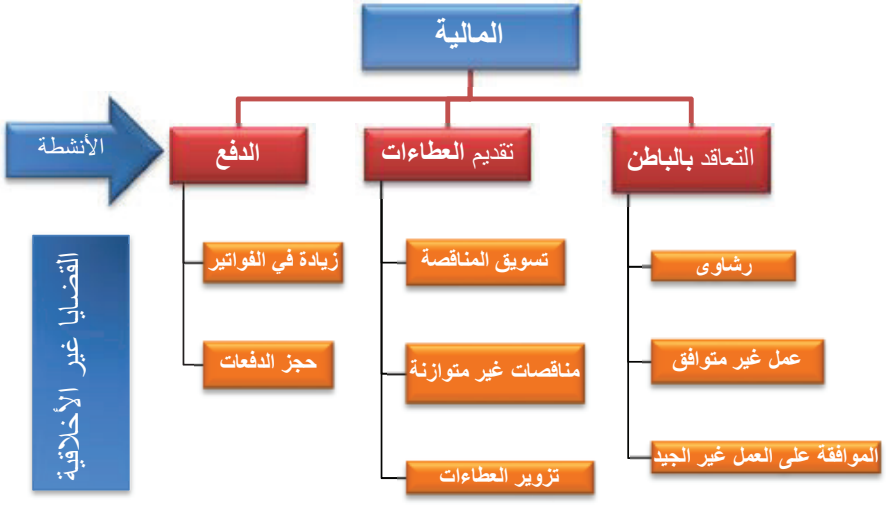

الشكل رقم (٢). الأنشطة والقضايا الأخلاقية ذات الصلة في تمويل المشروع. المصدر: الباحث.

والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, 2010) أنه عند التعامل مع عقود كبيرة داخل عملية الشراء، تزداد احتمالية التواطؤ داخل الإجراءات. ولاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضاً أن قرار تخصيص العقد يتم البت فيه في معظم الأحيان من خلال مجموعة جماعية في مراحل الشراء، وفي بعض الحالات تقرها لجنة الاختيار. وتشير حقيقة أن العديد من العقود في إطار المشتريات تقررها مجموعة صغيرة، تشير إلى أن عملية الشراء معرضة جداً للفساد، وهو ما يضعف من أيديولوجيات السياسة الأخلاقية والنزاهة. هذا الشكل من الاحتكار الموجود في مجال البناء، يتميز بالتواطؤ بين الشركات والمقاولين، ويقلل من انتشار الثروة عبر الصناعة برمتها. وبسبب اختلال التوازن اعترف الكثير من أصحاب المشاريع بأن الرشوة في بعض الأسواق هي طريقة عادية لممارسة الأعمال التجارية (Woodward, 2009).

وتعتبر مشتريات المشروع بيئة كبيرة للقضايا الأخلاقية مع انخفاض السعر، والحالة التنافسية الذهنية، وداخل هذه البيئة هناك العديد من الفرص التي يمكن أن تسهم في الأنشطة غير القانونية، أو السلوك غير الأخلاقي، وخاصة في صناعة البناء (Ray, et al, 1999). وقد تم تحديد السلوك غير الأخلاقي، والقضايا الأخلاقية في إطار مشتريات المشروع، مثل تضارب المصالح، وتسوق العطاءات، والتواطؤ في المناقصات، وتسويق المناقصة، والتلاعب بالدفعات. من الواضح أن هناك مجالات مهمة تدعو للقلق تتعلق بالسلوك الأخلاقي الذي يمارس في شراء المشاريع والتي تحتاج إلى عناية، وانتباه، ويجب أن تكون هناك زيادة في جرعة المعايير الأخلاقية، والنزاهة بين الأشخاص المشاركين في مشتريات المشروع. ولهذا السبب من المهم تنظيم عمليات مشتريات المشروع، وخاصة مرحلة خطة المشتريات للمشروع، لضمان مسؤولية، وشفافية عملية صنع القرار (Abu Hassim, et al, 2011). يجب أن تمنح عقود المشتريات للمقاولين المحتملين والمسؤولين، وهذا أمر حيوي لأن ضابط التعاقد يجب أن يكون قادراً على الثقة في المتعاقد، والاعتماد عليه للعمل على نحو أخلاقي، ووفقاً لشروط العقد (GSA, 2012).

إن الفساد الأخلاقي ليس حكراً على عقود المشتريات فقط، بل هو أيضاً في إطار تطوير المشاريع. ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود التي يتعين على أعضاء صناعة البناء أن يواجهوها من أجل إكمال العقد المتفق عليه. ويمكن ملاحظة هذه القيود على مستويات مختلفة من تطوير المشروعات، مثل: الاختلاف في خصائص البناء بين المستوى الكلي للمشروع والمستوى الصغير لمرحلة بناء المشروع (Per-era, et al, 2009). قبل البدء في مرحلة التشييد، يجب تصنيف المشروع، وتوزيعه على سلسلة من المهام الفعالة التي تسهل بعد ذلك المهمة على المقاول الرئيسي وممثلي شركات التعاقد من الباطن. وبهذه الطريقة بإمكان الشركات المتعاقدة

تقدير الوقت المناسب لاستكمال الأعمال. ويرجع ذلك إلى قيام المقاولين الرئيسيين بتمكين المقاولين من الباطن من تقديم المشروع المحدد في إطار متطلبات العقد. يتحقق هذا الهدف من خلال استكمال مهام المقاول الرئيسي بكفاءة، وفعالية، وبطريقة سليمة وعادلة. إن المعايير التي تمتلكها شركة متعاقدة رئيسية ويكون معها شركة تعاقد من الباطن، هي سياسات تدافع عن الوعي الأخلاقي، وخلق المهنية في صناعة البناء والتشييد (Tommelein & Ballard, 1997). ومن ثم، يكون الوعي الأخلاقي أمراً بالغ الأهمية لتطوير مشاريع البناء والتشييد.

وتساعد المعايير التي يلتزم بها المقاول الرئيسي مع موظفيه والمقاولين من الباطن على حماية صورة ونجاح شركة البناء بأكملها. وتستند هذه المعايير أساساً إلى مجموعة من الأخلاقيات العرفية عند العمل داخل المنظمة. إن الممارسة الأخلاقية في مكان العمل لها قيمة عالية، حيث إنها تعرض كلاً من المهنية والنزاهة للفرد داخل الشركة. إن تطبيق المبادئ الأخلاقية هو ما يسمح لصناعة البناء والتشييد أن تزدهر، كما أن الشركات التي تظهر النزاهة المهنية والتفكير الأخلاقي غالباً ما تصبح الأكثر نجاحاً، وتحصل على الكثير من عقود المشاريع بسبب السمعة الحسنة للشركة. كما أن الطلب يزداد على المهنيين الذين يبدون مهارات صنع القرار الأخلاقية والموثوقة، وتسعى المنظمات داخل صناعة البناء والتشييد لزيادة سمعتها، ثم يصبح الموظفون شكلاً من أشكال الإنصاف لتلك المنظمة، وذلك من أجل زيادة الكفاءة المهنية والنزاهة للشركة، وهو ما ينعكس عليها ويزيد في نهاية المطاف ازدهار الشركة. (Vee & Skitmore, 2003)

إن هناك قضايا أخلاقية مشتركة أثرت على تنفيذ المشاريع بالوقت والجودة والتكلفة، وحددت الأشكال المشتركة للفساد كما في الشكل (٣): (Abu Hassim, A.et al. 2010).

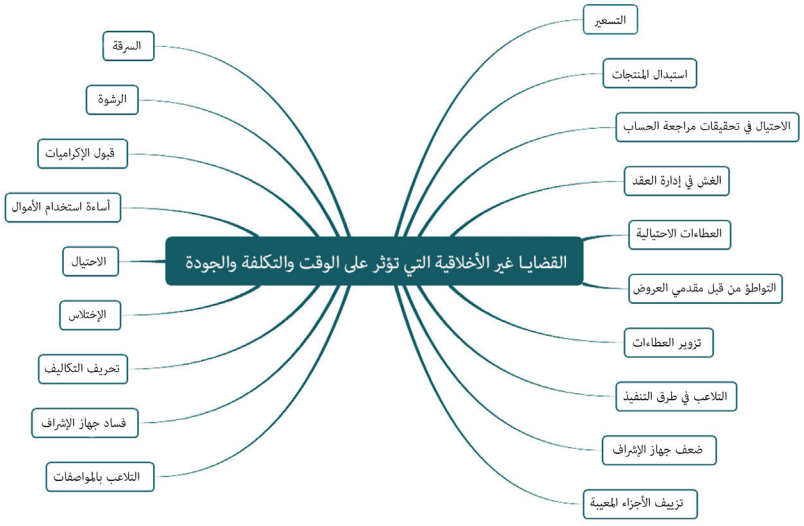

الشكل رقم (٣). أنواع القضايا غير الأخلاقية التي أثرت على الجودة والتكلفة والوقت. المرجع: (Abu Hassim, A.et al. 2010).

٨. انتشار السلوك غير الأخلاقي

لا توجد صناعة محصنة ضد التحديات الأخلاقية، وبعض الصناعات هي في حد ذاتها أكثر عرضة للخطر لمواجهة القضايا الأخلاقية، ويعتمد ذلك على نوع العمل الذي تقوم به. تشكل صناعة البناء والتشييد إحدى هذه الصناعات، خاصة في ظل التنوع الذي تمارس فيه الشركات أعمالها، ومخاطر السلامة المتأصلة في عملها، وضغوط الأداء التي تواجهها (ERC, 2013).

بسبب تعقيد مشاريع البناء وكثرة أصحاب المصلحة من المهنيين وغيرهم، أصبحت القضايا الأخلاقية في صناعة البناء والتشييد شائعة. في العام ٢٠٠٣، أعدت رابطة إدارة الاستثمار وإدارة الإنشاءات الأمريكية دراسة استقصائية تتناول الممارسات الأخلاقية في صناعة البناء في الولايات المتحدة (Doran, 2003). وكان المشاركون في الاستطلاع أصحاب المباني والمهندسين المعماريين وشركات A / E ومديري البناء والمقاولين والمتعاقدين من الباطن. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا الاستطلاع أن ٨٤٪ من المجيبين عانوا من حالات واجهتهم أو لوحظت ويمكن اعتبارها غير أخلاقية. وعلاوة على ذلك، ادعى ٦١٪ أن السلوكيات غير الأخلاقية تؤثر على التصور العام للصناعة، ادعى ٧٤٪ أن السلوكيات غير الأخلاقية تؤثر على مستوى الثقة بين الملاك والمقاولين، وادعى ٦٠٪ أن السلوك غير الأخلاقي يؤثر سلباً على مستوى الثقة بين المقاولين والمصممين (Doran, 2003). هناك أيضاً دراسة حول الآراء والخبرات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية في صناعة البناء والتشييد من مديري المشاريع والمصممين والمقاولين، وجدت أن ٨٤٪ اتفقوا على أهمية تطبيق الأخلاق في المنظمات، و٩٣٪ يعتقدون أن أخلاقيات العمل يجب أن تحكمها الأخلاق الشخصية. كما ذكر (Vee & Skitmore) أن جميع المشاركين في الاستطلاع شاهدوا درجة من السلوك غير الأخلاقي في صناعة البناء والتشييد (Vee & Skitmore, 2003).

٩. أنواع السلوك غير الأخلاقي

تنقسم أخلاقيات العمل عادة إلى جزئين: الأخلاقيات التجريبية والوصفية، التي تتعلق بصنع القرار للسلوك الفردي (O'Fallon & Butterfield, 2005)، وتوجد مخالفات أخلاقية مختلفة بين مختلف أساليب تنفيذ عقود المشاريع الهندسية. يشكل السلوك الأخلاقي في بعض الأحيان منطقة رمادية، وهي أخلاقيات غير واضحة في بيئة البناء والتشييد. وتشمل أنواع الأخلاقيات التواطؤ في المناقصات، والرشوة، والاحتيال، والإهمال، وخيانة الأمانة، وعدم الإنصاف (Vee & Skitmore, 2003).

والفساد مصطلح عام يغطي مجموعة متنوعة من السلوكيات غير الأخلاقية، ويصعب تعريفه لاختلاف المواقف والعادات مثل: التغاضي عن فعل تقديم الهدايا والنزاهة البيروقراطية. إن الفساد يعتبر نشاطاً غير مشروع

عندما يستوفي الشروط التالية: (Tanzi, 1998).

● **أولاً**: يجب أن يكون الفعل متعمداً ومتعارضاً مع مبدأ الموضوعية في أداء الخدمة العامة. وهذا يعني أن الأحكام المكسورة دقيقة وشفافة.

● **ثانياً**: يجب على الشخص الذي يكسر القانون والأحكام أن يستمد بعض المنافع التي يمكن التعرف إليها لنفسه، ولأسرته، وأصدقائه، أو بعض المجموعات الأخرى ذات الصلة.

● **وثالثاً**: يجب النظر إلى الفائدة المستمدة على أنها عائد مباشر من الفعل المحدد للفساد.

تعتبر الرشوة جريمة، لأنها تضعف الثقة بين المتنافسين، وتدمر الحوافز للمنافسة في الجودة والأسعار، وتقوض كفاءة السوق والقدرة على التنبؤ. كما تسبب الرشوة حرمان الكثير من الناس من الحق في الحد الأدنى من مستوى المعيشة (Hamra, 2000). ومع ذلك، يبدو أن مسألة الرشوة أصبحت قضية أخلاقية وليست قضية قانونية. يمكن أن تظهر الرشوة في عدد كبير من الأشكال، مثل غسل الأموال، وكثيراً ما يرتبط غسل الأموال بالفساد والرشوة (Sharma, 2012).

١, ٩ الاحتيال

يتميز الاحتيال بأعمال الخداع أو الإخفاء أو خرق الثقة المستخدمة للحصول على ميزة غير عادلة أو غير شريفة. وقد يكون الهدف هو الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات؛ لتجنب دفع أو خسارة الأموال أو الممتلكات أو الخدمات؛ أو لتأمين عمل أو ميزة شخصية. ومن الصعب الكشف عن الاحتيال بطبيعته، حيث يبذل الجناة جهوداً كبيرة لإخفاء أعمالهم الاحتيالية (GSA, 2012). إن الاحتيال في صناعة البناء والتشييد يشمل أخلاقيات مهنية مختلفة من الخداع مثل: ١) الكثرة في طلب مواد البناء، ٢) تغيير وثائق البناء، ٣) العبث في وثائق العقود الموقعة، ٤) البناء بمواد غير مدرجة في عروض الأسعار، و٥) التستر عمداً على سوء الصنعة وجودة المواد أثناء عمليات التفتيش (Vee & Skitmore, 2003).

يحدث الفساد في صناعة البناء والتشييد عند التعامل مع مراحل المشروع المختلفة، وكثيراً ما تكون المؤامرة شائعة في الاحتيال وتزوير الوثائق. تطورت هذه الوسائل من خلال ثلاث صعوبات مرتبطة بتعريف الرشوة: (١) رسم الخط الفاصل بين بناء العلاقات المقبولة والممارسات الفاسدة أو الرشوة، (٢) الفرق بين مدفوعات الابتزاز والتسهيل، (٣) التسامح مع الممارسات المختلفة في الثقافات المختلفة كذريعة للرشوة والممارسات الفاسدة. كما يشير (Gordon & Miyake) إلى أن المصطلحات التي تثبت الرشوة والاحتيال يصعب تحديدها بوضوح، واكتشف أن دفع التسهيلات والهدايا والضيافة وتضارب المصالح والتواطؤ وسوء استخدام الوسطاء الآخرين يمكن تصنيفهم تحت الجريمة نفسها، حيث إن الدافع لسوء السلوك

يمكـن أن ينبـع مـن هـذه الوسـائل نفسـها (Gordon & Miyake, 2001).

٢, ٩ التواطؤ

ويعـرف التواطـؤ بأنـه تركيبـة سريـة، أو مؤامـرة، أو حفلـة عمـل بـين شـخصين أو أكثـر لأغـراض غـش أو خـداع. إن التواطـؤ يحـدث عندمـا يحـدد المنافسـون السـعر الأدنـى الـذي سـيتقاضونه مقابـل السـلع أو الخدمـات. هـذا السـعر غـير قابـل للتفـاوض، حيـث إن الطـرف المتآمـر لـن يبيع بشـكل عـام، ومـن المرجـح أن يخفـض أو يلغـي الخصومات. وحـين يحـدث التواطـؤ في أي صناعـة، فـإن بعـض الخصائـص يمكـن أن تجعـل الصناعـات أكثـر عرضة لسـلوك التواطـؤ مـن غيرهـا (Black, et al, 1990).

يكـون التواطـؤ في مثـل تزويـر العطـاءات مـن حيـث إنـه يقلـل مـن المنافسـة، ولكـن يصعـب عـادة الكشـف عـن التواطـؤ ويصعـب إثباتـه لأنـه غالبـاً مـا يحـدث بـدون أي اتفاقـات مكتوبـة ولا يـترك طريقـاً يمكـن فحصـه. ويمكـن إثبـات تزويـر العطـاءات وسـلوك التواطـؤ مـن خـلال أدلـة ظرفيـة مثـل أنـماط التسـعيرات المشـبوهة أو مـن خـلال شـهادة أحـد المشـاركين.

وقـد عانـت ربحيـة ونمـو سـوق البنـاء والتشـييد بسـبب التواطـؤ، ويرجـع ذلـك إلى تواطـؤ الأفـراد والجماعـات الذيـن يفرضـون وضـع العقـود عندمـا يكـون مـن الممكـن الحصـول عـلى عقـود مـن هـذا القبيـل مـن خـلال عمليـة تنافسـية. وتشـير هذه القـرارات التواطئيـة إلى أن العقـود العامـة تنسـب إلى الـشركات المرتقبـة والمحتملـين كـما يمليهـا الآخرون. عنـد الانخـراط في التواطـؤ، فـإن اختيار سـن القانون هـو قـرار أخلاقـي بقـدر مـا هـو غـير أخلاقـي داخل هـذا القانـون. إن العوامـل البيئيـة والظرفيـة تؤثـر عـلى عمليـات صنـع القـرار الأخلاقيـة التـي مـن شـأنها أن تقـود الفـرد إلى التواطـؤ في اتفاقـات العقود المحتملـة التـي تتناولهـا صناعـة البنـاء والتشـييد (Kale & Arditi, 2002) . كـما أن العوامـل الثلاثـة الأكثر أهميـة في البيئـة الخارجيـة هـي: سـيكون الشـخص مسـؤولاً قانونيـاً، أو متورطـاً عـن العمـل الـذي قـام بـه، أو مقـراً بالتواطـؤ والـذي يتحـدد في المقـام الأول بالآثـار القانونيـة (Zarkada & Skitmore, 2000).

وهنـاك نـوع محـدد مـن التواطـؤ هـو تضـارب المصالـح. كـما أن تضـارب المصالـح مسـتمد مـن تطـور القضايـا الأخلاقيـة في صناعـة البنـاء والتشـييد. ويعـرف تضـارب المصالـح بأنـه وضـع يكـون فيـه شـخص مـا في وضـع الثقـة، وهـو مديـر تنفيـذي لشركـة، عـلى سـبيل المثـال، يكتسـب مصالـح مهنيـة أو شـخصية متنافسـة قـد تجعـل مـن الصعـب معهـا الوفـاء بواجباتـه بنزاهـة وإنصـاف (Appelbaum & Lawton, 1990). وقـد ارتبطـت المهنـة بمفهـوم الخدمـة، وإذا فشـلت المهنيـة في تلبيـة متطلبـات المهنـة، سـيكون هنـاك آثـار سـلبية عـلى الفـرد والمجتمـع، مـن خـلال محاولـة كسـب الـذات المحتملـة، والفـرد لديـه تضـارب المصالـح مـع الآخريـن لتغطيـة الأخطـاء التـي تكـون حالـة غـير متوقعـة. وحتـى إذا لم يكـن هنـاك دليـل عـلى وجـود عمـل غـير لائـق، فـإن تضـارب المصالـح يمكـن أن

يخلق مظهراً غير لائق يمكن أن يضعف الثقة في قدرة ذلك الشخص على التصرف بشكل سليم في منصبه. ينطوي تضارب المصالح على تفسير شخصي أولاً إذا كان سلوكاً معيناً مقبولاً عموماً، وليس إذا كان غير قانوني. وينبغي أن توضع المسؤولية بوضوح على الأفراد لإعلان جميع الحالات الممكنة للتفسير السلبي المحتمل، قبل البدء في المشاريع (Adnan, et al, 2012).

ويشير تضارب المصالح عادة قرارات غير أخلاقية، مثل الرشوة، وأشكال معينة من الغش، وتزوير العطاءات، وهو ما يظهر في معظم الأحيان في شكل تواطؤ. التواطؤ هو علاقة بين مقدمي العروض التي تقيد المنافسة وتضر بالمشتري العام، من خلال تزوير العطاءات (OECD, 2010). ويشير التواطؤ إلى أن الربح الأعلى يمكن أن يكون قد اكتسب من خلال صفقة مربحة، على حساب الآخرين الذين هم ليسوا خاضعين للاتفاق. وفي أغلب الأحيان يكون التواطؤ في صناعة التشييد داخل عملية شراء العقود.

إن تضارب المصالح، سواء كان واقعياً أو محتملاً، أو مجرد ظهور، غالباً ما يحدث في المرافق والبنية التحتية والتصميم وصناعة البناء والتشييد. يوضح الجدول (١) وصف الممارسات

الجدول رقم (١). وصف أنواع القضايا الأخلاقية التي تحدث في البناء والتشييد خلال التعاملات المختلفة بين المهنيين.

القضايا الأخلاقية	الوصف
تزوير المناقصة	يفصح المقاول عن سعر العرض لمقاول أو مقاول من الباطن إلى آخر من أجل الحصول على سعر عطاء أقل.
تجميد المناقصة	يوافق العميل على عدم تقديم العطاءات لضمان أن يفوز المشترك المتفق عليه مسبقاً بالعقد.
سحب المناقصة	يسحب العميل العروض الفائزة بحيث يكون المنافس المتفق عليه ناجحاً بدلاً من الآخر.
دوران المناقصة	يتفق المنافسون على تناوب الفوز في الأعمال، في حين رصد حصصهم في السوق، والتأكد من أن لديهم جميعاً شريحة محددة سلفاً من الكعكة.
العطاءات غير المتطابقة	تشمل الشركات عمداً الشروط والأحكام التي يعرفون أنها لن تكون مقبولة للعميل.
تسويق المناقصة	بدلاً من منح العقد لأفضل عرض، فإن الشركة تأخذ أدنى عرض بدون علم المقاول أو موافقته وتفصح عنه للمقاولين الآخرين.
المجاملة في العطاءات	حيث يختار جميع المنافسون الفائز ولكن الفائز يتعمد تقديم العطاءات فوق مبلغ متفق عليه لتحديد الوهم بأن اختيار الفائز تنافسي.
السلوك غير الأخلاقي	حث المديرين على التعامل غير الأخلاقي ومن لديهم القدرة على اتخاذ القرارات.
الرشوة	تقديم المال أو الهدايا من أجل تغيير سلوك المتلقي، حيث الهدية طبيعة غير شريفة.
التحميل	الممارسة المعتمدة من قبل معظم المقاولين. يحدث عندما يقوم المقاول بتطوير جدول القيم. يضع المقاول قيمة على نشاط يزيد عن تكلفته.
غسيل الأموال	وكثيراً ما ترتبط بالفساد والرشوة. وكثيراً ما تستخدم الأموال لجمع وتوزيع المبالغ الهائلة أحياناً للانخراط في اتفاقات فساد.

غير الأخلاقية التي تحدث بين المهنيين. إن المصممين هم المجموعة الأولى للتعامل مع المشروع والأطراف، سواء كان المشروع خاصاً أو عاماً. وهم جزء مهم من المشروع لأنهم يقدمون الخدمات الهندسية ويعملون كنقطة تفتيش أولى للحفاظ على السلوك الأخلاقي. وإلى أن يسمح للمالك بالإفصاح عن محتويات المشروع، فإن إحدى القضايا الأخلاقية في صناعة البناء والتشييد تنطوي على حفظ الأسرار من بداية تصميم المشروع، ونوع المشروع، والجدوى الاقتصادية للمشروع، والتكلفة التقديرية لهذا المشروع (Liao, 2013). القضايا الأخلاقية هي جزء من إدارة المخاطر التي تحاول تحديد المشكلة قبل حدوثها، ومن ثم فإن تجنب الغش يعود للحفاظ على سمعة الشركة. وللتخفيف من الانتهاكات ومنع حدوث هذه القضايا الأخلاقية، يجب أن يكون هناك تدريب على الالتزام بمبادئ وقواعد الأخلاقيات في صناعة البناء والتشييد (Francis & Armstrong, 2003).

يشير تقرير الفساد العالمي إلى أن هناك ١٣ سبباً للفساد في صناعة البناء والتشييد وهي: (Transparency International, 2005).

١. **حجم المشاريع**: كلما كان مشروع البناء أكبر، زادت فرصة التسلل بتكاليف إضافية، خاصة عند بناء البنية التحتية.

٢. **تفرد المشاريع**: بما أن مشاريع البناء ليست متشابهة، فإن مقارنتها صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة، وهو ما يتيح فرصاً للرشوة والتكاليف المضخمة.

٣. **المشاركة السياسية**: تنظم الحكومات هذه الصناعة من أعلى، وتجاوزات السلطة تحدث عندما لا يتم الإشراف على سلوك المسؤولين، ويمثل كل تصريح أو موافقة من السلطات العامة فرصة للرشوة.

٤. **ارتفاع عدد الروابط التعاقدية**: لا يمكن بناء البنية التحتية إلا من خلال سلاسل المعاملات الطويلة، والمعقدة التي يمكن أن تصل إلى ١٠٠٠ وصلة تعاقدية، وعدد لا يحصى من الأشخاص المعنيين، ولذلك فإن قياس فعالية الرقابة تكون صعبة.

٥. **عدد المراحل**: إن العدد الكبير من المراحل في المشروع بالإضافة إلى مهام الاستعانة بمصادر خارجية، وأجزاء من المشروع للمقاولين والمتعاقدين من الباطن؛ يجعل الإشراف على المشروع صعباً للغاية.

٦. **تعقيد المشاريع**: تساعد المراحل العديدة من كل مشروع على إخفاء الأخطاء بسبب سوء الإدارة والمطالبات الكاذبة بشأن التكاليف الإضافية.

٧. **قلة تكرار المشاريع**: مشاريع البناء الكبيرة، وخاصة مشاريع البنية التحتية، لا تتكرر في كثير من الأحيان. وغالباً ما يعني الحصول على المشروع هوامش ربح ضخمة، وهذا هو السبب

في أن الكثيرين يميلون للحصول على مشاريعهم بمساعدة الرشاوى.

٨. **العمل المخفي**: غالباً ما يكون من الصعب معرفة نوعية عمل المقاول؛ حيث إن التصنيع والمواد غالباً ما تكون مخفية تحت طبقات من مواد أخرى، وهذا سبب في أنه في كثير من الأحيان ليس من السهل ملاحظة ما قام به المقاول.

٩. **ثقافة السرية**: هو عكس الشفافية. وبما أن البناء يفتقر إلى ثقافة الشفافية، فإنه من الأسهل للمقاولين الحفاظ على التكاليف الحقيقية باسم السرية.

١٠. **المصالح الوطنية الراسخة**: غالباً ما تحتكر الشركات العامة السوق، وهو ما يجعل من المستحيل تقريباً على الشركات الخاصة أن تتنافس معها.

١١. **لا توجد منظمة تحكم الصناعة وحدها**: لكل مهنة وتجارة قواعد سلوك، وممارسات مختلفة، وعليها جميعاً أن تتعاون من أجل إحياء مشاريع البناء.

١٢. **الافتقار إلى «العناية الواجبة»**: بذل العناية الواجبة يجعل العمل يستمر، وعدم وجودها يترك مساحة لضعف العمل والفساد.

١٣. **تكلفة النزاهة**: في بعض الأحيان تكون مكلفة جداً للأشخاص النزهاء، أولئك الذين يصلحون في النظام الفاسد، وهم من يحصلون على عمل، وأكثر بكثير من أولئك الذين لا يعملون من أجل الإصلاح.

١٠. اعتماد مدونات الأخلاقيات المهنية

الأخلاقيات المهنية هي المبادئ والمعايير التي تعتبر أساساً لسلوك المهنيين مثل: الصدق، والأمانة، والإتقان، والتي يجب على المهنيين الالتزام بها ضمن مدونة لائحة أخلاقيات المهنة، وينبغي أن تكون المسؤولية الأخلاقية للمهنة التزاماً أخلاقياً بحيث لا تكون هناك اختراقات أدبية، واجتماعية؛ يترتب عليها تجاوز الأطر القانونية. وقد قامت منظمات مهنية بوضع مدونات الأخلاقيات المهنية للمساعدة في إرشاد الأعضاء في أداء وظائفهم الوظيفية، وفقاً لمبادئ أخلاقية سليمة (B.D., 2014). وقد ارتبطت المهن دائماً بمفهوم «الخدمة». وهكذا، وصفت المهنة بأنها مجموعة من الناس نظمت لخدمة مجموعة من المعارف المتخصصة لمصلحة المجتمع (Appelbaum & Lawton, 1990) .

إن المبادئ الأخلاقية تنطبق على جميع العاملين في صناعة البناء والتشييد. السلوك الأخلاقي هو الامتثال للمبادئ الأخلاقية التالية: (Mason, 2009).

١. **الصدق**: التصرف بصدق وتجنب السلوك الذي يؤدي إلى خداع الآخرين.

٢. **الإنصاف**: لا تسعى للحصول على منفعة تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر من المعاملة غير

العادلة للأشخاص الآخرين.

٣. مكافأة عادلة: تجنب الأعمال التي من المرجح أن تؤدي إلى حرمان طرف آخر من مكافأة عادلة لعمله.

٤. الموثوقية: الحفاظ على المهارات وتوفير الخدمات فقط في مجال اختصاصك.

٥. النزاهة: مراعاة مصالح الناس، ولا سيما الناس الذين سوف يستفيدون من المشروع، أو يحصلون عليه في المستقبل.

٦. الموضوعية: تحديد أي تضارب محتمل في المصالح، والكشف عن النزاع لأي شخص يتأثر به سلباً.

٧. المساءلة: توفير المعلومات والتحذير من الأمور التي في علمك أنها يمكن أن تضر بالآخرين وتؤثر عليهم سلباً. ويجب إعطاء تحذير بوقت كافٍ للسماح باتخاذ إجراء فعال لتجنب الضرر.

١١. إحصائيات البلاغات الواردة في السنة المالية (١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ)

تلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية - نزاهة - خلال السنة المالية (١٤٣٥/ ١٤٣٦هـ) نحو (٤٤٨٤) بلاغاً، منها (١٢٧٨) بلاغاً، بنسبة (٢٩٪) تدخل في اختصاصاتها، وقامت عبر مختصيها بالتحري عنها، والتحقق منها، وجمع المعلومات حولها، مكتبياً وميدانياً. وقد جاء منها (٤٦٣) بلاغاً يتعلق بالفساد المالي والإداري، بنسبة (٣٦٪) من إجمالي البلاغات الداخلة في اختصاصات الهيئة، توزعت على النحو التالي: سوء الاستعمال الإداري بعدد (١٥٥) بلاغاً، و(١١٩) بلاغاً عن إساءة استعمال السلطة، و(٧١) بلاغاً عن إساءة استخدام المال العام، و(٢٩) بلاغاً عن التسيب الوظيفي، و(٢٦) بلاغاً عن حالات تزوير، و(٢٢) بلاغاً عن حالات رشوة، و(٢١) بلاغاً عن الواسطة والمحسوبية، و(٢٠) بلاغاً عن اختلاس المال العام.

وفيما يتعلق بتدني مستوى الخدمات والمشاريع تلقت الهيئة (٥٢٧) بلاغاً بنسبة (٤١٪) من إجمالي البلاغات الداخلة في اختصاصاتها، جاء في مقدمتها (١٦٨) بلاغاً عن تعثر أو تأخر في تنفيذ المشاريع الحكومية، و(٩٠) بلاغاً عن سوء تنفيذ المشاريع الحكومية، و(٨٧) بلاغاً حول تدني خدمات الطرق، وتوزعت بقية البلاغات، والبالغ عددها (١٨٢) بلاغاً، على تهالك المباني الحكومية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، والبلدية، وخدمات الكهرباء، والمياه، وخدمات الصرف الصحي. وفيما يتعلق بالقصور في تطبيق الأنظمة وإجراءات العمل فقد بلغت (٢٨٨) بلاغاً بنسبة (٢٣٪) من إجمالي البلاغات الداخلة في اختصاصات الهيئة. يوضح الجدول (٢) عدد البلاغات عن تدني مستوى الخدمات والمشاريع.

أحالت الهيئة (٤٦٣) قضية إلى الجهات التحقيقية، أو الرقابية، أو الجهات الأخرى طالبةً التحقيق فيها وإصدار العقوبات، أو إصلاح

الجدول رقم (٢). البلاغات عن تدني مستوى الخدمات في المشاريع

تأخر وتعثر المشاريع	سوء تنفيذ	تدني خدمات الطرق	تهالك وتدنٍّ في مستوى الخدمات	قصور في تطبيق الأنظمة
١٦٨	٩٠	٨٧	١٨٢	٢٨٨

الجدول رقم (٣). البلاغات عن الفساد المالي والإداري

سوء الاستعمال الإداري	إساءة استعمال السلطة	استخدام المال العام	التسيب الوظيفي	حالات تزوير	حالات رشوة	الواسطة والمحسوبية	اختلاس المال العام
١٥٥	١١٩	٧١	٢٩	٢٦	٢٢	٢١	٢٠

الوضع، وتصحيح المخالفات، وتوفير الخدمات على الوجه المطلوب، كما قامت بإحالة (٨٥٠) بلاغاً للجهات المعنية لطلب التحقق. يوضح الجدول (٣) عدد البلاغات عن الفساد المالي والإداري.

أما بقية البلاغات وعددها (٣٢٠٦) بنسبة (٧١٪)، من إجمالي البلاغات، فقد قامت الهيئة بدراستها، والتحقق منها، وثبت لها أنها خارجة عن اختصاصاتها، وتم التواصل مع مقدميها لإفادتهم بذلك، وإرشادهم إلى الجهات المختصة بها. (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - نزاهة).

أجرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد - نزاهة، دراسة عام ٢٠١٥ حول الفساد الإداري والمالي في الجهات الحكومية، وقد تم طرح عدة أسئلة حول قضايا الفساد في القطاع الحكومي، واشتملت الأسئلة على التالي:

أسباب انتشار الفساد المالي والإداري، حيث حصل التساهل في تطبيق العقوبات النظامية على أعلى نسبة تقدر بـ (٨٣,٥٧٪) وهي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي. وحصلت الواسطة على نسبة (٦٢,٩١٪). وعن أهم المصادر التي تعتمد عليها في معلوماتك حول الفساد في القطاع الحكومي الخدمي، حصلت المصادر الشخصية أعلى نسبة (٤١,٥٠٪). وتوضح الجداول التالية نسب حدوث الفساد المختلفة في القطاع الحكومي.

يوضح الجدول (٤) الإجابة عن السؤال حول أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي، وجاءت أعلى نسبة مئوية (٨٣,٤٤٪) من نصيب التساهل في تطبيق العقوبات النظامية، وأقل نسبة (٧٤,٣٩٪) من نصيب القبول الاجتماعي لبعض مظاهر الفساد.

يوضح الجدول (٥) الإجابة عن السؤال عن أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي، وجاءت الواسطة بأعلى نسبة مئوية

الجدول رقم (٤). أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في القطاع الحكومي

ضعف الوازع الديني والأخلاقي	ضعف أداء الجهات الرقابية والقضائية	التساهل في تطبيق العقوبات النظامية	وجود أنظمة إدارية ومالية معقدة وقديمة	غياب الشفافية	انخفاض الأجور للموظفين في القطاع الحكومي	تؤدي الأساليب الفاسدة إلى الحصول على الخدمات بشكل أسرع	صعوبة إجراء الإبلاغ عن الفساد	القبول الاجتماعي لبعض مظاهر الفساد
٨٣,٤٤٪	٨٣,٢٢٪	٨٣,٥٧٪	٨١,٧٢٪	٨١,١٩٪	٧٩,٣٩٪	٧٧,٧٣٪	٧٦,٨٠٪	٧٤,٣٩٪

الجدول رقم (٥).أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الحكومي

واسطة	اللامبالاة بالعمل	رشوة	اختلاس	تزوير
٦٢,٩١٪	١٩,٣٦٪	٣١,٨٦٪	٣,١٠٪	٠,٧٧٪

الجدول رقم (٦). المصادر التي يعتمد عليها في معلومات حول الفساد في القطاع الحكومي الخدمي

تجربة شخصية	حديث المجالس	وسائل الإعلام	شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي	الإجمالي
٤١,٥٠٪	٢٦,٢٠٪	١٦,٦٨٪	١٥,٦٢٪	١٠٠٪

(٦٢,٩١٪)، بينما حصل التزوير على نسبة (٠,٧٧٪)، والرشوة على نسبة (٣١,٨٦٪).

يوضح الجدول (٦) الإجابة عن السؤال حول المصادر التي يعتمد عليها في المعلومات حول الفساد في القطاع الحكومي الخدمي، حيث بلغت نسبة التجربة الشخصية (٤١,٥٠٪). وجاءت شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بنسبة (١٥,٦٢٪).

١٢. وصف حالات سوء السلوك الأخلاقي في قطاع البناء والتشييد

يحدث في قطاع البناء والتشييد أنواع كثيرة من الممارسات غير الأخلاقية، وسوء السلوك الأخلاقي أثناء التعاملات بين المهنيين وأصحاب المصلحة، ومن خلال الزيارات لجهات التقاضي ومعرفة أنواع الجرائم التي حدثت في قطاع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية، تم البحث عنها وتتبعها عن طريق الإنترنت، ومواقع جهات التقاضي لرصدها، وحصرها؛ للوصول إلى أنواع تلك الممارسات غير الأخلاقية، ومعرفة الأكثر حدوثاً بين المهنيين، كما في الجدول (٧).

من خلال تحليل الحالات الدراسية التي تم تتبعها وهي عشرون (٢٠) قضية أخلاقية مهنية، تشير البيانات إلى أن هناك العديد من أنواع الانتهاكات غير الأخلاقية التي يمكن أن تتطور في حالات مختلفة بين المهنيين في صناعة البناء والتشييد. وتشمل: انتهاك الشهادة وتزوير المستندات، وإساءة استعمال السلطة، والرشاوي،

الجدول رقم (٧). وصف حالات الممارسات غير الأخلاقية التي حدثت في البناء والتشييد

رقم الحالة	الوصف
الحالة #١	بسبب سوء إعداد البنية التحتية وعدم جاهزية مصارف السيول في جدة، اتُهِم المسؤولون بالتقاعُس وعدم الاستجابة السريعة للتعامل مع الكارثة الطبيعية، وشكل لجنة عليا للتحقيق في ملف "سيول جدة" لكشف المتسبّبين في ذلك، وتم القبض على عدد كبير من رجال الأعمال وعدد من المسؤولين. وشملت التهم التي طالتهم، الرشوة والتزوير واستغلال النفوذ الوظيفي من أجل مصالح شخصية.
الحالة#٢	اتُهم موظف كان يعمل في شركة أرامكو بتلقي رشاوي من شركة (تايكو) تم اكتشافه منذ عام ٢٠٠٩ وتم فصله من العمل حينها بسبب فساد إداري. وقد تمت عملية المشتريات من خلال مناقصات تنافسية مفتوحة شارك فيها عدد من الشركات من ضمنها تايكو. وكشف البيان أن الموظف خالف قواعد تعارض المصالح وأخلاقيات العمل في الشركة من خلال تلقي رشاوٍ مختلفة.
الحالة#٣	مثل أمام المحكمة الجزئية في جدة واحد من ضمن خمسة متهمين أحالتهم هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام للمحكمة الجزائية إضافة إلى أربعة تمت إحالتهم إلى المحكمة العامة. المتهم مهندس مختص في تصريف السيول وعمل مديراً لإحدى الإدارات في أمانة جدة، ووجه المدعي العام عدة تهم إليه أبرزها الرشوة والعبث بالأنظمة والاشتغال بالتجارة والتفريط في المال العام والتي تضمنت توجيه تهم تلقيه أكثر من ٦ ملايين ريال رشاوى مقابل إخلاله بوظيفته وهو ما نتج عنه تورطه في حدوث كارثة في مخططات شرق جدة في قويزة وأم الخير من خلال موافقته على دراسة الحلول التي وضعت لتصريف مياه الأمطار والسيول بالمخطط واعتمادها رغم علمه بعدم جدواها، لوقوع المخطط في مجرى الوادي، وعلمه أيضاً بأن المخطط سيتضرر عند تعرضه للسيول، بالإضافة إلى استلامه مشروعات تمديد شبكات وتوقيع مستخلصاتها رغم عدم تنفيذها بصورة كاملة فضلاً عن توجيه تهم التزوير وإساءة استعمال السلطة والتفريط في المال العام ومزاولة مهنة حرة.
الحالة#٤	أصدرت المحكمة الإدارية في جدة حكمها في ملف قضية الاختلاسات والرشاوي المتعلقة بقضية مكافحة حمى الضنك بجدة والتي قدرت بنحو ٥ ملايين ريال، حيث تضمن الحكم سجن أربعة متهمين تم إدانتهم باستغلال الوظيفة والتلاعب في فواتير ومستندات رسمية.
الحالة#٥	تلقت الهيئة بلاغاً من أحد المواطنين بشأن طلب أحد المتعاقدين بالإدارة العامة للأراضي والممتلكات بأمانة منطقة الرياض، مبلغاً مالياً على سبيل الرشوة، مقابل إنجاز معاملة متعلقة بمنحتي أرض تخص أقارب المواطن. وتم إلقاء القبض على المتهم متلبساً حين تقاضيه مبلغاً مالياً على سبيل الرشوة، مقابل إنجاز معاملة منحتي الأرض.
الحالة#٦	كلفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أحد مهندسيها بمتابعة مشاريع المياه بمحافظة شرورة بمنطقة نجران، وتبين لها وجود عدة ملاحظات منها التأخر في إنجاز مشاريع إنشاء شبكات الصرف الصحي المرحلة الأولى، ومشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي المرحلة الثانية، وكذلك تعثر في مشروع جلب المياه إلى مدينة شرورة، وتم محاسبة المقصرين في ذلك.
الحالة#٧	كلفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أحد مهندسيها لمتابعة بعض المشاريع التنموية لبلدية محافظة شرورة التي يجري تنفيذها بالمحافظة، بمنطقة نجران، وتبين لها وجود ستة مشاريع متأخرة عن موعد التسليم الابتدائي. وطالبت الهيئة بالعمل على معالجة أسباب تأخر إنجاز هذه المشاريع، والتحقيق مع المتسبب في تأخر تنفيذها في وقتها المحدد.

تابع الجدول رقم (٧). وصف حالات الممارسات غير الأخلاقية التي حدثت في البناء والتشييد

الحالة#٨	تابعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) بلاغ أحد المواطنين، حول تأخر مشروع تحسين مشاريع المياه في محافظات (بيش، أبو عريش، صبيا، صامطه) بمنطقة جازان، وتبين للهيئة أنه تم ترسيته على إحدى الشركات الوطنية، والمشروع هو تنفيذ شبكات مياه لخطوط رئيسية وفرعية، وتوصيلات منزلية وإنشاء محطات ضخ، وأسوار، وغرف حراسة، وأعمال كهروميكانيكية، وتحكم وأعمال كلوره، وينفذ في المحافظات المشار إليها. وقد طالبت الهيئة وزارة المياه والكهرباء بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى تعثر المشروع والمحاسبة.
الحالة#٩	نزاهة تكشف قصوراً وتعثراً في مجموعة من مشاريع المراكز الصحية في مختلف المناطق والمحافظات. تلقت الهيئة عدة بلاغات من بعض المواطنين بشأن تعثر وتوقف العمل في مشروع تنفيذ (٤٢٠) مركزاً صحياً، واتضح أنه لم ينفذ منها سوى (٢٧٦) مركزاً، رغم مضي أكثر من سبع سنوات على توقيع المشروع الأول، أما بالنسبة لعقد تنفيذ المشروع الثاني فلم ينفذ منه سوى (١٢٤) مركزاً، رغم مضي حوالي ست سنوات على توقيع العقد، وتبين أن الكوادر الفنية التابعة للاستشاري ضعيفة وغير كافية، ولوحظ أن العقود تضمنت تكاليف التجهيز الطبي والتأثيث، التي تجاوزت تكلفتها ما نسبته (٣٠٪) في حين أن المقاولين غير متخصصين في تلك الأعمال وهي أعمال طبية فنية وكان يجب طرحها في منافسة مستقلة بين الشركات المتخصصة. هذا وقد طلبت الهيئة إجراء التحقيق مع المتسببين في تأخير المشروع، وإيقاع الجزاءات بحقهم.
الحالة#١٠	تلقت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بلاغات من عدد من المواطنين بشأن تعثر عدد من المشاريع المدرسية بمنطقة المدينة المنورة، وتم التحقق من تلك البلاغات، وتبين لها تعثر تنفيذ خمسة مشاريع مجمعات مدرسية للبنين والبنات بحي العزيزية بالمدينة المنورة، كما لوحظ ضعف المتابعة والإشراف على تلك المشاريع، والتأخير الكبير في طرح مشاريع استكمال تنفيذها، بعد سحب بعضها من المقاولين رغم مضي حوالي سبع سنوات على بداية التنفيذ، وتقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة، للتحقيق في أسباب تعثر تلك المشاريع التنموية، وعدم معالجة التعثر في وقت مبكر، وتحديد المسؤولين عن الإهمال والقصور في الإشراف والمتابعة، وتطبيق ما يقضي به النظام بحقهم.
الحالة#١١	تمت الإطاحة بمسؤول في أمانة المنطقة الشرقية وآخرين متعاونين معه بسبب أخذهم رشاوي لقاء أداء أعمال تعد من واجباتهم الوظيفية. وأوضحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) أنه تقدم إليها أحد المواطنين مبلغاً عن قيام المسؤول بطلب مبالغ مالية على سبيل الرشوة لقاء اعتماد مخططات عقارية بما يخالف القواعد والأنظمة المتبعة.
الحالة#١٢	ثبوت وتورط أشخاص في قضايا الفساد بعد إحالتهم لجهات الادعاء، وأوضحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أنه بناءً على ما وردها من معلومات من وزارة الصحة، عن شبهة قيام بعض موظفي الوزارة بتجاوزات تتمثل في التزوير والرشوة واختلاس المال العام في عقود وتعميدات لتوريد بعض المستلزمات الطبية لمستشفى الولادة والأطفال بمحافظة الأحساء بالمنطقة الشرقية، فقد قامت الهيئة بالتنسيق مع الجهة المختصة بالوزارة والمباحث الإدارية بمتابعة الموضوع.
الحالة#١٣	وقف مندوبو الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، على وضع تنفيذ مشروع زفلتة ورصف وإنارة شوارع قرية بني معن والبطالية بمحافظة الأحساء، بالمنطقة الشرقية، وتبين تعثر المشروع، حيث سبق أن تعاقدت أمانة الأحساء مع أحد المقاولين لتنفيذ مشروع زفلتة وأرصفة وإنارة لقريتي بني معن والبطالية بمحافظة الأحساء. وطلبت الهيئة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، التحقيق وتحديد المسؤولين عن تأخير تنفيذ المشروع.

تابع الجدول رقم (٧). وصف حالات الممارسات غير الأخلاقية التي حدثت في البناء والتشييد

الحالة#١٤	أعلنت وزارة التجارة والصناعة صدور حكم نهائي مؤيد من محكمة الاستئناف بالرياض يقضي بفرض غرامة مالية قدرها نصف مليون ريال، على إحدى شركات الخرسانة والمنتجات الإسمنتية بمدينة الرياض، وذلك إثر توريدها خرسانة غير مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة تسببت في انهيار مبنى أحد المواطنين.
الحالة#١٥	انهيار مصنع في بريدة بسبب مخالفة الأنظمة واشتراطات السلامة وتم تشييده وبناؤه دون الحصول على التصاريح اللازمة من الجهات المختصة. وأتضح أن لدى المالك مهندسين قاموا بعمل التصميم للمصنع ولم يتم أخذ موافقة صحيحة وإجراءات واضحة من البلدية. وتم الاتفاق مع المقاول للتنفيذ بالاتفاق بين مهندسين المالك والمقاول وحصل التواطؤ فيما بينهم بالتنفيذ وجاري التحقيق لتطبيق النظام والجزاء.
الحالة#١٦	انهيار مبنى قاعة المؤتمرات في جامعة القصيم وتم التحقيق في مسببات سقوط المبنى، حيث شكلت لجنة من الإمارة والجامعة والأمانة والدفاع المدني وهيئة الرقابة والتحقيق. وأفضت إلى تحميل المقاول الخطأ ومحاسبة الاستشاري لعدم التزامه بوسائل السلامة. وحولت القضية إلى جهات قضائية لإيضاح المتسبب وتبدأ بعدها الإجراءات الأخرى. ويرتبط جميع الجهات المنفذة في سبب الانهيار والإهمال (إدارة المشاريع بالجامعة وهي الجهة المشرفة على المشروع ـ المهندس الاستشاري ـ والمقاول). والسبب في الانهيار هو الإهمال بالموصفات الفنية والأبعاد بين السقالات.
الحالة#١٧	حمل النائب مسؤولية حادث سقوط رافعة الحرم للشركة المنفذة، وجرى التحقيق مع ١٣ من المتهمين في القضية. وجرى التحقيق عن أسباب سقوط الرافعات بالحرم المكي والذي أسفر عن سقوط عدد من الوفيات والإصابات. وأكد تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق أن سبب الحادث تعرض الرافعة لرياح قوية، لكونها في وضعية خاطئة. وأشار البيان إلى أن وضعية الرافعة كانت مخالفة لتعليمات التشغيل التصنيعية.
الحالة#١٨	قضت محكمة بإدانة تسعة متهمين بتزوير وبيع رخص بناء، ومعاقبتهم بالسجن لمدة عشرة أعوام، وتغريمهم ٧٠ ألف ريال، بينما برأت متهمين آخرين. ويعمل بعض المتهمين، وهم من جنسيات مختلفة، في إحدى البلديات في تبوك. وكانوا يستغلون الرخص المزورة في التقدم لمكتب العمل، للحصول على تأشيرات استقدام عمال أجانب. وعقود مقاولة مزورة بإثبات بيانات كاذبة.
الحالة#١٩	أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عن صدور حكم بالسجن لمدة سنتين على كاتب عدل أُدين بتزوير صك ملكية أرض، بالإضافة إلى فصله من العمل. وقد تلقت الهيئة بلاغاً من أحد المواطنين يفيد فيه أنه اشترى أرضاً تبين له لاحقاً أن صك ملكيتها الصادر من إحدى كتابات العدل بمنطقة تبوك مزور، واتضح أن كاتب العدل قام بإتمام إجراءات بيع الأرض عدة مرات دون حضور مالكها الأصلي، وهو ما يمثل تزويراً بإثباتات وقائع كاذبة على أنها وقائع صحيحة.
الحالة#٢٠	حكمت محكمة جدة على رجل أعمال بالسجن خمس سنوات والغرامة المالية مليون ريال، بعد إدانته ضمن خمسة متهمين بجرائم رشوة وتزوير صكوك في قضية أرض تجاوز مساحتها ٦ , ٤ مليون متر مربع في منطقة ذهبان شمالي مدينة جدة. وتعد القضية التي اكتشفت ضمن قضايا سيول جدة التي أظهرت رشاوي وشراء مخططات سكنية بصكوك مزورة، والإخلال بالواجبات الوظيفية وإصدار صكوك أراضٍ لا أساس لها وتغيير وقائع صكوك.

وتحديد عروض الأسعار، والإهمال، وتناوب عروض الأسعار، والتواطؤ، والاحتيال، والغش. ويؤكد هذا التحليل أن هناك أنواعاً مختلفة من القضايا الأخلاقية تحدث بين المهنيين في مشاريع البناء والتشييد.

تسلط الأمثلة السابقة الضوء على بعض القضايا والممارسات غير الأخلاقية التي حدثت في البناء والتشييد في المملكة، وهناك حالات أخرى كثيرة على الصعيد العالمي. ويبدو أن معالجة مختلف المسائل المتعلقة بالسلوك غير الأخلاقي في صناعة التشييد تكون مهمة صعبة، والتي يجب على المهنيين أن يلتزموا فيها بأعلى درجة من النزاهة والصدق، ويلاحظ أن السلوك غير الأخلاقي يمكن أن يؤدي إلى التعليق، أو الحرمان من العمل، والغرامة، والسجن.

١٢,١ تحليل ومقارنة القضايا الأخلاقية من خلال الحالات الدراسية

تم تحديد عشرين (٢٠) حالة وتم معرفة نوعها، ومحتواها، من أجل الكشف عن القضايا الأخلاقية التي تحدث أثناء تطوير مشاريع البناء والتشييد في المملكة العربية السعودية. وتشير البيانات التي تم جمعها إلى أن هناك بعض القضايا، والممارسات الأخلاقية في قطاع البناء والتشييد؛ التي تقع تحت فئتين رئيستين هما الاحتيال والتواطؤ. تحدد هذه الحالات موقع المشروع، وسنة حدوث الممارسة غير الأخلاقية، ونوع المشروع، ونوع القضايا والممارسات غير الأخلاقية. ويبين الجدول رقم (٨) ملخصاً عن الحالات الدراسية.

ومن خلال تحليل الحالات التي تمت مراجعتها، من الواضح أن أبرز الممارسات غير الأخلاقية في مشاريع البناء والتشييد هي الاحتيال والتواطؤ، وتزوير الوثائق، وتزوير الشهادات، والرشوة، والرشاوي لتسهيل المعاملات، والتآمر، والمناقصات، وتحديد عرض الأسعار، والإهمال، واستخدام السلطة، وتزوير الفواتير. وتم تحليل القضايا الأخلاقية وتصنيفها إلى فئات كما هو مبين في الجدول (٩). ويشرح الجدول التالي تحليل الفئات لكل قضية من الممارسات الأخلاقية؛ في محاولة لتوضيح كل قضية في مشاريع البناء والتشييد. تتألف المصفوفة من فئتين رئيسيتين هما (الاحتيال والتواطؤ) مع الانتهاكات الفردية في إطار هاتين الفئتين. تحدث الجرائم الأخلاقية في التواطؤ والاحتيال في العلاقات التالية: بين المقاولين الرئيسيين والمالك، بين المقاول الرئيسي والمقاول من الباطن، أو بين أصحاب السلطة وبين المالك، أو بين العاملين في الجهات الحكومية وبين المالك، أو بين العاملين في الشركات وشركات أخرى.

عكست فئة الاحتيال ٢٠ حالة من حالات الممارسات غير الأخلاقية، بما في ذلك الغش، وتزوير الوثائق، ومخالفة الأنظمة، وتأخر المشاريع، وعكست فئة التواطؤ ٤٥ حالة من أصل ٢٠ حالة من حالات الممارسات غير الأخلاقية في سوء السلوك، بما في ذلك تزوير

الجدول رقم (٨). ملخص القضايا الأخلاقية المحددة في الحالات الدراسية

الحالات الدراسية	المنطقة	السنة	نوع المشروع	القضايا والممارسات غير الأخلاقية
الحالة # ١	المنطقة الغربية (جدة)	٢٠٠٩	بنية تحتية	رشاوٍ وتزوير
الحالة # ٢	المنطقة الشرقية	٢٠٠٩	مشتريات	رشوة
الحالة # ٣	المنطقة الغربية (جدة)	٢٠١١	بنية تحتية	رشوة- تزوير- تضارب مصالح – إساءة استعمال السلطة
الحالة # ٤	المنطقة الغربية (جدة)	٢٠١٢	معالجة البيئة	رشوة وتزوير
الحالة # ٥	منطقة الرياض	٢٠١٢	معاملات	رشوة
الحالة # ٦	المنطقة الجنوبية (نجران)	٢٠١٢	مشاريع مياه	إهمال
الحالة # ٧	المنطقة (شرورة)	٢٠١٢	مشاريع تنموية	إهمال
الحالة # ٨	محافظات (بيش، أبو عريش، صبيا، صامطه)	٢٠١٢	مشاريع مياه	إهمال
الحالة # ٩	مختلف المناطق والمحافظات	٢٠١٢	بناء مراكز صحية	احتيال وإهمال
الحالة # ١٠	منطقة المدينة المنورة	٢٠١٤	مشاريع مدرسية	إهمال
الحالة # ١١	المنطقة الشرقية	٢٠١٤	مخططات عقارية	رشوة
الحالة # ١٢	المنطقة الشرقية (الأحساء)	٢٠١٤	عقود وتعميدات	رشوة وتزوير
الحالة # ١٣	المنطقة الشرقية (الأحساء)	٢٠١٤	مشاريع تنموية	إهمال
الحالة # ١٤	منطقة الرياض	٢٠١٥	عمارة سكنية	غش وإهمال واحتيال
الحالة # ١٥	منطقة القصيم	٢٠١٥	مصنع البيسي	تواطؤ واحتيال
الحالة # ١٦	منطقة القصيم	٢٠١٥	قاعة مؤتمرات	إهمال
الحالة # ١٧	المنطقة الغربية (مكة)	٢٠١٥	مشروع الحرم	إهمال
الحالة # ١٨	المنطقة الشمالية (رفحاء)	٢٠١٥	رخص بناء وعقود مقاولات	تزوير واحتيال
الحالة # ١٩	المنطقة الشمالية (تبوك)	٢٠١٥	عقارات	تزوير
الحالة # ٢٠	المنطقة الغربية (جدة)	٢٠١٧	عقارات	رشوة وتزوير

الفواتير، واستخدام السلطة، وتزوير العطاءات، والرشوة، ورشوة تسهيل المعاملات، والتآمر، وتحديد العطاءات، وتناوب العطاءات، والإهمال. ويظهر تحليل البيانات أن أكثر أشكال السلوك غير الأخلاقي شيوعاً في هذه الحالات هي الرشوة، وتزوير الوثائق، والتآمر. ويوضح الشكل (٤) مقارنة بين فئات الاحتيال والتواطؤ حسب عدد مرات حدوثها.

ويوضح الشكل (٥) النسب المئوية لأنواع الاحتيال: ٣٨٪ تزوير الوثائق، ٢٤٪ مخالفة أنظمة، ٢٩٪ تأخر مشاريع، ٩٪ حالات الغش.

ويوضح الشكل (٦) النسب المئوية لأنواع فئة التواطؤ. وكانت أعلى نسبة ٢٠٪ للتآمر، في حين كانت ١٨٪ لاستخدام السلطة والإهمال، و٢٪ لتزوير فواتير، ودوران مناقصة، و١٦٪ لرشوة تسهيل معاملات، و١٦٪ للإهمال، و١١٪

الجدول رقم (٩). مقارنات أنواع السلوك غير الأخلاقي

الحالات الدراسية	احتيال				تواطؤ								#
	غش	تزوير الوثائق	مخالفة أنظمة	تأخر المشاريع	تزوير فواتير	استخدام السلطة	تزوير العطاءات	رشوة	رشوة تسهيل معاملة	تآمر	تخليد العطاءات	دوران مناقصة	إهمال	
الحالة #١	*													١
الحالة #٢		*	*							*				٣
الحالة #٣													*	١
الحالة #٤		*	*			*	*	*	*	*			*	٨
الحالة #٥													*	١
الحالة #٦	*		*			*	*	*	*	*	*	*		٩
الحالة #٧		*	*			*	*			*				٥
الحالة #٨		*				*			*					٣
الحالة #٩		*			*	*		*	*	*				٦
الحالة "..."		*						*	*	*				٤
الحالة "..."		*	*			*			*	*				٥
الحالة "..."						*			*					٢
الحالة "..."		*				*				*	*			٤
الحالة "..."				*									*	٢
الحالة "..."				*									*	٢
الحالة "..."				*									*	٢
الحالة "..."				*										١
الحالة "..."				*									*	٢
الحالة "..."				*									*	٢
الحالة "..."							*	*		*				٣
عدد القضايا	٢	٨	٥	٦	١	٨	٤	٥	٧	٩	٢	١	٨	

للرشوة، و٤٪ لتحديد عطاءات، وأخيراً ٩٪ لتزوير عطاءات.

وبمقارنة البيانات بين الشكل (٥) و(٦) يمكن الاستنتاج أن حدوث الهفوات الأخلاقية المتكررة يكون غالباً في مشاريع البناء والتشييد. وهذا التحليل هو محاولة للتحقق من القضايا غير الأخلاقية التي تحدث في كثير من الأحيان بين المهنيين في مشاريع البناء والتشييد. ويبين التحليل أن أنواع التواطؤ التي تحدث أكثر من أنواع الاحتيال. وجاءت أعلى نسبة مئوية للممارسات غير الأخلاقية ممثلة في التآمر بين المهنيين وأصحاب المصلحة تحت السلوك غير الأخلاقي بالتواطؤ.

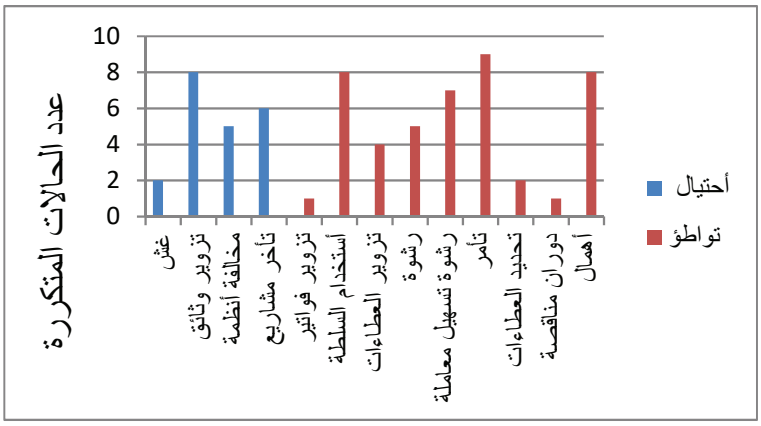

الشكل رقم (٤). مقارنة لعدد حالات الاحتيال والتواطؤ في الحالات الدراسية

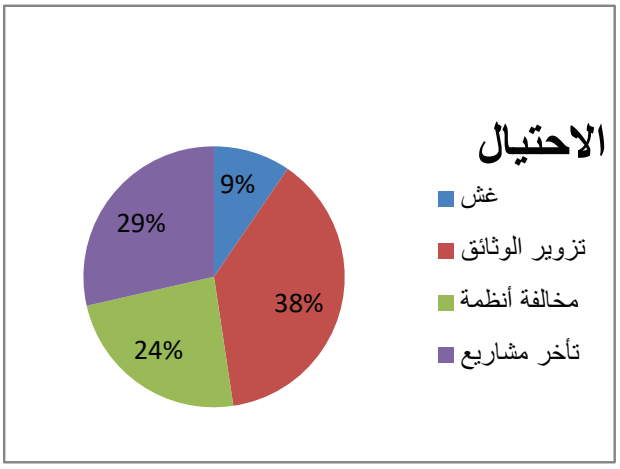

الشكل رقم (٥). نسبة حالات الاحتيال حسب النوع

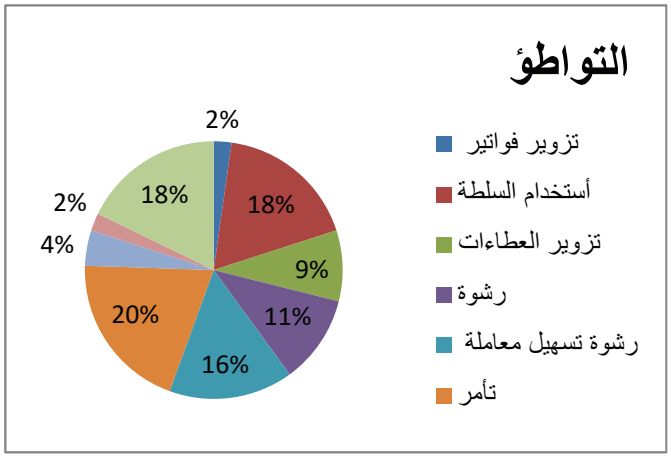

الشكل رقم (٦). نسبة حالات التواطؤ حسب النوع

ويوضح الجدول (١٠) تصنيف أنواع سوء السلوك الأخلاقي الموجودة في الحالات الدراسية، ويوضح الجدول (١٠) تصنيف أنواع سوء السلوك الأخلاقي الموجودة في الحالات الدراسية، لحالات مشاريع البناء والتشييد، وأن تزوير الوثائق؛ هو النوع الأكثر شيوعاً في سوء السلوك، والممارسات الأخلاقية. وأدنى تصنيفاته تزوير الفواتير، ودوران المناقصة، وتحديد العطاءات. هذه الأشكال من الهفوات الأخلاقية تخلق عجزاً داخل الشركات بسبب عدم الاحترام بين جميع أصحاب المصلحة، والتقيد بالمبادئ الأخلاقية. كما أن هذه القضايا الأخلاقية تعزز حدوث الخلاف طوال دورة حياة المشروع، ويمكن أن تخلق مجموعة متنوعة من المشاكل التي تعتمد على شكل معين من الانتهاكات الأخلاقية.

الجدول رقم (١٠). ترتيب القضايا غير الأخلاقية المرتبطة بالبناء والتشييد حسب تكرارها

الترتيب	القضايا والممارسات الأخلاقية
١	تزوير الوثائق
٢	تأخر المشاريع
٣	مخالفة الأنظمة
٤	التآمر
٥	استخدام السلطة – تزوير العطاءات
٦	رشوة تسهيل المعاملات

١٢,٢ المناقشة

من خلال البحث في القضايا الأخلاقية التي تظهر في مشاريع البناء والتشييد، تم توثيق جميع الانتهاكات الأخلاقية لكل حالة دراسية، ووصفها، ومقارنتها لفهم أفضل للأنواع المختلفة من سوء السلوك الأخلاقي في قطاع البناء والتشييد. وسيكون من المفيد فرز ورصد عدد وأنواع محددة من هذه الجرائم؛ لأنها تبدو مشتركة بين المهنيين في البناء. وفي حين أن العقاب والجزاء قد يكون عقاباً كافياً لردع الجرائم في المستقبل، ينبغي رصد معدلات المقاضاة، والإدانة بصورة روتينية؛ للتخفيف من حدوث الممارسات الأخلاقية.

عندما يتم تقديم اقتراح لمشروع، لا يتوقع حدوث قضايا غير أخلاقية، ولكن عندما لا يكون هناك اتباع وتطبيق للمبادئ الأخلاقية المهنية، سوف يؤثر ذلك على مراحل سير المشروع وجودته، ويضر بالآخرين من حيث تضارب المصالح. ويظهر من الحالات الدراسية أن هناك قضايا غير أخلاقية وقعت بين المهنيين، مثل: مخططات الاحتيال والتواطؤ، وهي كثيراً ما تستمر لسنوات قبل أن تكتشف، وأصبح تزوير الوثائق هو الشكل الأكثر شيوعاً في سوء السلوك. وتظهر البيانات أن الاحتيال هو الأكثر احتمالاً أن يكتشف عن طريق تدقيق العمليات، أو نصائح صادقة من الموظفين، أو عدم الرضا من زملاء العمل، أو من المتضررين المتآمرين، أو أي وسيلة أخرى. كما أن الشركات الصغيرة

معرضة بوجه خاص للاحتيال والابتزاز، بسبب الطموح في المشاركة في المشاريع الكبيرة (ACFE, 2016). وهناك حوافز تؤدي إلى الهفوات الأخلاقية المحتملة مثل الجشع، والأمنيات، والحاجة. كما أن زيادة التعاون بين الشركات يزيد أيضاً من مخاطر الغش، ولذلك، يجب أن يكون هناك نظام يخضع للمراقبة مثل المساءلة، والمحاسبة، والنزاهة، لجميع المشاريع التي تمر من خلال المراحل العديدة، أثناء تقديم العطاءات، والتعاقد من الباطن، والدفع، فهي عرضة للانهيارات الأخلاقية، وهذه المراحل هي التي تكثر فيها التعاملات غير الأخلاقية المهنية.

وتعتبر الانتهاكات غير الأخلاقية التي تحدث في البناء والتشييد مخالفة لقواعد السلوك وأخلاقيات المهنة. ويجب النظر إلى هذه الانتهاكات في الحالات الدراسية ومعرفة تكلفة المشروع وأرباحه من أجل تجنب الهفوات الأخلاقية، والانتهاكات القانونية. والقضايا الأخلاقية التي تظهر بشكل متكرر في مشاريع البناء والتشييد وقعت بين المهنيين في الحالات الدراسية عن طريق الاحتيال والتواطؤ، بهدف محاولة كسب الربح من خلال عقود البناء والتشييد في المشاريع المختلفة. وتشمل هذه القضايا الأخلاقية تزوير العطاءات، وتحديد الأسعار، والرشوة، والاحتيال في احتكار عقود البناء الممولة من الحكومة، ومشتريات المواد التعاقدية، وتبادل المعلومات عن الأسعار، وتزوير السجلات، والوثائق المتعلقة بالعقد.

وهذه الأشكال من الممارسات الأخلاقية حصلت بالتواطؤ بين الشركات، والمقاولين، وأصحاب المصلحة. وتتعلق الهفوات الأخلاقية بصنع القرار للسلوك الفردي، وهذه السلوكيات غير الأخلاقية تؤثر سلباً على مستوى الثقة بين المهنيين. ويتضح من الحالات الدراسية أن الهفوات الأخلاقية تحدث في مشاريع البناء والتشييد وعرضة للجزاءات والمساءلة القانونية.

يوضح تحليل الحالات الدراسية القضايا غير الأخلاقية والعلاقة بين المهنيين والانتهاكات التي تحدث في مشاريع البناء والتشييد. وعلى الرغم من انتشار القضايا غير الأخلاقية، إلا أن العديد من الانتهاكات المصنفة بالاحتيال والتواطؤ تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون. وتعكس هذه الانتهاكات طائفة واسعة من الجرائم، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمشاريع البناء والتشييد، مثل تضارب المصالح والرشوة وأشكال معينة من الغش وتزوير العطاءات، ولكنها تتضح في معظم الأحيان في شكل تواطؤ، وأظهرت الحالات الدراسية الكشف عن مختلف القضايا غير الأخلاقية في مجال البناء والتشييد.

١٣. التخفيف من مخاطر سوء السلوك الأخلاقي

هناك خطوات يمكن للشركات اتخاذها للحد من احتمال حدوث سوء السلوك. ففي عام ١٩٩١، قدمت لجنة العقوبات الأمريكية المبادئ التوجيهية الاتحادية بشأن إصدار الأحكام للمنظمات، وأنشأت لأول مرة إطاراً موحداً

لمعاقبة الشركات التي خرقت القانون. كما قدمت حوافز للشركات لوضع برامج فعالة للأخلاقيات والامتثال وشجعت على ضبط النفس على كل مستوى من مستويات المنظمة (ERC, 2013).

ومن أجل فاعلية برنامج الامتثال والأخلاق في الشركات، يجب بذل الجهد لتنفيذ المبادئ التوجيهية، والتي تشمل: ١) معايير الامتثال والإجراءات وهي قادرة بشكل معقول على الحد من احتمال وقوع السلوك غير الأخلاقي. ٢) الإشراف من قبل الموظفين التنفيذيين الرئيسين، ٣) التواصل الفعال والتدريب لجميع مستويات الموظفين، ٤) خطوات معقولة لتحقيق الامتثال، والتي تتضمن أنظمة للرصد والتدقيق، والإبلاغ عن المخالفات المشتبه فيها دون خوف من الانتقام، ٥) التنفيذ المستمر لمعايير الامتثال بما في ذلك الآليات التأديبية، و٦) اتخاذ خطوات معقولة ومنع المزيد من الجرائم المماثلة عند كشف انتهاكات غير أخلاقية. وقد أصبحت هذه الخطوات الإطار الأساسي للشركات (Ferrell, et al, 1998).

وفي صناعة البناء والتشييد، هناك خطوات لشركات البناء يمكن أن تتخذ لتحسين سلوك الموظفين في منظماتهم، وهي بناء ثقافات أخلاقية قوية، وتنفيذ برامج فعالة للأخلاقيات. كما أن الامتثال للثقافات الأخلاقية والبرامج، لها نتائج أخلاقية أفضل بكثير من الشركات الأخرى. ومن المفترض أن يكون كبار المديرين والمشرفين حاسمين، ومنفذين لنجاح تطبيق الأخلاقيات والامتثال (ERC,2013). أيضاً من أجل تقليل فرص السلوك غير الأخلاقي أو غير القانوني في صناعة البناء والتشييد ينبغي وضع ما يلي: ١) فرض عقوبات أشد على أولئك الذين يتم القبض عليهم في أفعال غير أخلاقية أو غير قانونية، ٢) التقيد بمدونة قواعد السلوك الأخلاقي المهني، ٣) زيادة التركيز على المسؤولية الاجتماعية في معايير منح العقود، ٤) المزيد من التدريب (Doran, 2004).

١٤. وضع استراتيجية للأخلاقيات

للتأكد من اعتماد مدونة الأخلاقيات من قبل الموظفين، تحتاج كل شركة إلى بناء استراتيجية أخلاقية لتعزيز وتحسين قدرة الشركة على التعامل مع المشاكل، والقضايا الأخلاقية. ومحور هذه الاستراتيجية يكون في فهم القيم المهيمنة لثقافة الشركة، وسوف تحدد هذه القيم مدى نجاح استراتيجية الأخلاقيات. والغرض من هذه الاستراتيجية هو توافق ثقافة الشركة مع القيم الأساسية للمجتمع (Frederick, 1986) . وتعزز المبادئ الأخلاقية توجيه اتخاذ القرار، وصياغة الخطط التي تساعد على تحديد التوجه الاستراتيجي. وبدون المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تكون هناك استراتيجية دون إضافة تلك العناصر الإضافية (Husted & Allen, 2000).

وعادة ما ترتبط القيم الأخلاقية بالمبادئ القانونية ارتباطاً وثيقاً، ولكن الالتزامات الأخلاقية تتجاوز عادة الواجبات

القانونية، وفي بعض الحالات ينص القانون على السلوك الأخلاقي. كما أن تطبيق القانون، أو سياسة الأخلاقيات يكون في قانون ونظام العمل، واللوائح، ومدونات الأخلاقيات (Hosmer & Kiewitz, 2005). على الرغم من أن القانون غالباً ما يجسد المبادئ الأخلاقية، إلا أن القانون والأخلاق ليس بينهما مشاركة شاملة، فالقانون لا يحظر العديد من الأفعال التي يمكن إدانتها على نطاق واسع بأنها غير أخلاقية، والعكس صحيح أيضاً. ويحظر القانون أيضاً الأعمال التي تعتبرها بعض الجماعات غير أخلاقية، مثل الكذب، أو خيانة ثقة صديق ليست قانونية، ولكن معظم الناس يعتبرونه غير أخلاقي، ومثال على ذلك تجاوز السرعة القانونية، والكثير من الناس ليس لديهم نازع أخلاقي مع تجاوز الحد الأقصى للسرعة. ويعتبر القانون أكثر من مجرد تدوين المعايير الأخلاقية (Attfield, 2012).

١٥. الخلاصة

يتضح من تحديد وتحليل أنواع القضايا الأخلاقية في البناء والتشييد، للحالات الدراسية (٢٠) المدروسة، وجود هفوات وممارسات غير أخلاقية حدثت بين المهنيين، والتي صنفت بين الاحتيال والتواطؤ، والتي ظهرت أعلى نسبة للاحتيال في تزوير الوثائق بنسبة (٣٨٪)، أما التواطؤ فكانت أعلى نسبة في التآمر بنسبة (٢٠٪). كما أظهرت إحصائيات البلاغات الواردة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نزاهة – كثرة البلاغات عن الفساد المالي والإداري، وكذلك تدني مستوى الخدمات في المشاريع. وهذا يدل على وجود ثغرات وأثر سلبي على صناعة البناء والتشييد. إن الأخلاقيات المهنية في البناء والتشييد مهمة في تجنب الخسائر، وأهم خسارة في هذه الصناعة هي الثقة بين أصحاب المصلحة. ولأن القضايا الأخلاقية المتعمدة أو غير المقصودة، يمكن أن تؤثر على مراحل عمليات البناء سواء بالوقت والجودة والتكلفة، فإن القضايا الأخلاقية هي أهم المشاكل بالنسبة لصناعة البناء والتشييد. وفي حين أن الأخلاقيات تعتبر البعد الأهم لنجاح المشروع، ينبغي على مديري المشاريع ممارسة الإنصاف، والأمانة والنزاهة، والتي هي الأساس داخل كل مشروع ناجح.

للتخفيف من الممارسات غير الأخلاقية، ينبغي وضع استراتيجية، والتعريف بمدونة الأخلاقيات، وتعزيز ثقافة الموظفين، والتركيز على التدريب المستمر في فهم الأخلاقيات المهنية، وحدوثها؛ والتعريف بالأنظمة، والقوانين، والعقوبات عند الإدانة بالقضايا الأخلاقية، التي تندرج تحت مسمى الجريمة.

١٦. التوصيات

١. يجب أن يكون المهنيون سباقين في منع الممارسات غير الأخلاقية داخل مؤسستهم، وأن تشجع المنظمات المهنية تبني المبادئ والمعايير لقواعد السلوك الأخلاقي.

٢. ينبغي مراقبة معدلات الجرائم التي

تحدث بين المهنيين بشكل روتيني، ويجب نشرها للمجتمع للتخفيف من القضايا الأخلاقية.

٣. يجب التركيز بشكل أكبر على تحسين الأداء الأخلاقي في قطاع البناء والتشييد، عبر القوانين والتعليم والهيئات الحكومية والجمعيات العلمية، وتقديم برامج التوعية للمهنيين لمساعدتهم على التعامل بفعالية مع القضايا الأخلاقية التي تظهر في مشاريع البناء والتشييد.

٤. يعتبر دور القرارات الأخلاقية في مشاريع البناء والتشييد من أهم المراحل التي تعتمد على نجاح المشروع، والتي توجب على المهنيين فهم المشكلة قبل حدوثها.

٥. يجب الإبلاغ عن المخالفات المشبوهة دون خوف للحد من الممارسات غير الأخلاقية، والحصول على جودة عالية في صناعة البناء والتشييد.

٦. يجب أن يكون هناك عقوبات مضاعفة بالسجن والغرامة التي قد تكون عقاباً كافياً لردع الجرائم في المستقبل، وأن تضاعف العقوبة إذا تكررت الممارسات غير الأخلاقية.

٧. يجب معاقبة المهنيين بسحب التراخيص المهنية، ومنعهم من مزاولة المهنة، والدخول في مناقصات مشاريع البناء والتشييد، إذا تكررت الممارسات غير الأخلاقية.

يجب أن تجري الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع استكشافاً معمقاً للثغرات الأخلاقية الأخرى التي تحدث في صناعة البناء والتشييد بين المهنيين، من أجل تطوير حلول عملية لمنع الانهيارات الأخلاقية. ويمكن أن تركز الأبحاث المستقبلية أيضاً على دمج أخلاقيات الممارسة المهنية ضمن برامج وخطط كليات العمارة والتخطيط وتعريف السلوكيات غير الأخلاقية التي تحدث بين المهنيين في صناعة البناء والتشييد للطلاب بحيث يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة.

٧. المراجع

English References:

Abdul-Rahman, Hamzah, Chen Wang, and Xiang Wen Yap. "How professional ethics impact construction quality: Perception and evidence in a fast-developing economy." Scientific Research and Essays 5, no. 23 (2010): 3742-3749.

Abu Hassim, Aliza, Stephen L. Kajewski, and Bambang Trigunarsyah. "Factors contributing to ethical issues in project procurement planning: a case study in Malaysia." In Proceedings of 2010 International Conference on Construction & Real Estate Management Volume 1, pp. 312-317. China Architecture and Building Press, (2010).

Abu Hassim, Aliza, Stephen L. Kajewski, and Bambang Trigunarsyah. "The importance of project governance framework in project procurement planning." Procedia Engineering 14 (2011): 1929-1937.

Adnan, Hamimah, Norfashiha Hashim, Norazian Mohd, and Norizan Ahmad. "Ethical issues in the construction industry: Contractor's perspective." Procedia-Social and Be-

org/wp-content/uploads/2013/07/National-Business-Ethics-Survey-of-the-Construction-Industry.pdf

Fan, Linda C., and Paul W. Fox. "Exploring factors for ethical decision making: Views from construction professionals." Journal of Professional Issues in Engineering Education and Practice 135, no. 2 (2009): 60-69.

Ferrell, O. C., Debbie Thorne LeClair, and Linda Ferrell. "The federal sentencing guidelines for organizations: A framework for ethical compliance." Journal of Business Ethics 17, no. 4 (1998): 353-363.

Francis, Ronald, and Anona Armstrong. "Ethics as a risk management strategy: The Australian experience." Journal of Business Ethics 45, no. 4 (2003): 375-385.

Frederick, William C. "Toward CSR3: Why ethical analysis is indispensable and unavoidable in corporate affairs." California management review 28, no. 2 (1986): 126-141.

General Services Administration (GSA). "Procurement Fraud Handbook. U.s." General Service Administration, (GSA), Office of Inspector General, Office of Audits. December 2012.

Gordon, Kathryn, and Maiko Miyake. "Business approaches to combating bribery: A study of codes of conduct." Journal of Business Ethics 34, no. 3-4 (2001): 161-173.

Hamra, Wayne. "Bribery in international business transactions and the OECD convention: Benefits and limitations." Business Economics 35, no. 4 (2000): 33-33.

Hosmer, LaRue Tone, and Christian Kiewitz. "Organizational justice: A behavioral science concept with critical implications for business ethics and stakeholder theory." Business Ethics Quarterly 15, no. 1 (2005): 67-91.

Husted, Bryan W., and David B. Allen. "Is it ethical to use ethics as strategy?." In Business havioral Sciences 35 (2012): 719-727.

Appelbaum, David, and Sarah V. Lawton. "Ethics and the Professions." (1990).

Arditi, David, and H. Murat Gunaydin. "Total quality management in the construction process." International Journal of Project Management 15, no. 4 (1997): 235-243. Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). "Report to the Nations on Occupational Fraud and Abuse: 2016 Global Fraud Study." Association of Certified Fraud Examiners, (2016).

Association of Certified Fraud Examiners (ACFE). "Report to the Nations on Occupational Fraud and Abuse: 2016 Global Fraud Study." Association of Certified Fraud Examiners, (2016).

Attfield, Robin. "Ethics: an overview." Bloomsbury Publishing, (2012).

Black, Henry Campbell, Joseph R. Nolan, Michael J. Connolly, and Jacqueline M. Nolan-Haley. Black's law dictionary: definitions of the terms and phrases of American and English jurisprudence, ancient and modern. St. Paul, MN: West Publishing Company, (1990).

Doran, Dennis. "FMI/CMAA survey of Construction Industry Ethical practices." Available (on–line): www. cmaa. net. org cited 20th August (2003).

Doran, D. "Ethical practices today: a survey of construction industry ethical practices." .FMI/Construction Management Association of America, Denver, United States. 12L(2004).

Ethics Resource Center (ERC). "The National Business Ethics Survey of the U.S. Construction Industry. " Gauging Industry Practice & Identifying Ethics. Ethics Resource Center,USA. (2013). http://mcakc.

OECD, G. "OECD Global Forum on Competition." Ninth Meeting 18-19 February. OECD Headquarters, Paris. (2010).

O'Fallon, Michael J., and Kenneth D. Butterfield. "A review of the empirical ethical decision-making literature: 1996–2003." Journal of business ethics 59, no. 4 (2005): 375-413.

Perera, Salinda, Steven Davis, and Marton Marosszeky. "A two dimensional view of the supply chain on construction projects." In Proceedings of the 17th Annual Conference of the Internafional Group for Lean Construcfion, Taipei, pp. 15-17. (2009).

Pichura, Alexander. "Project Management for Facility Constructions: A Guide for Engineers and Architects." (2014): 416-416.

Ray, Richard S., John Hornibrook, Martin Skitmore, and Anna Zarkada-Fraser. "Ethics in tendering: a survey of Australian opinion and practice." Construction Management & Economics 17, no. 2 (1999): 139-153.

Robinson, Simon, Ross Dixon, Christopher Preece, and Krisen Moodley. "Engineering, business & professional ethics." Routledge, (2007).

Sharma, Navneet. "Competition and Public Procurement. The Case of Health and Primary Education Sectors. Report Submitted to Indian Council for Social Sciences Research. Final Report September (2012). http://circ.in/pdf/Report_on_Competition_and_Public_Procurement_2012.pdf

Tanzi, Vito. "Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures." Staff Papers 45, no. 4 (1998): 559-594.

Transparency International. Global Corruption Report, Special Focus, "corruption in construction and post-conflict reconstruction." published by Pluto Press, 16 March (2005). https://www.transparency.org/

Challenging Business Ethics: New Instruments for Coping with Diversity in International Business, pp. 21-31. Springer, Dordrecht, (2000).

Kale, Serdar, and David Arditi. "Competitive positioning in United States construction industry." Journal of construction engineering and management 128, no. 3 (2002): 238-247.

Liao, Sam SC. "Enhancing ethics and the competitive environment by accounting for conflict of interest in project procurement." Leadership and Management in Engineering13, no. 2 (2013): 86-95.

London, Kerry, Phoebe Everingham, and John Oliver. "Ethical behaviour in the construction procurement process." Cooperative Research Centre for Construction Innovation, Brisbane, QLD, Australia (2006).

Man-Fong Ho, Christabel. "Ethics management for the construction industry: A review of ethical decision-making literature." Engineering, construction and architectural management 18, no. 5 (2011): 516-537.

Mason, Jim. "Ethics in the construction industry: the prospects for a single professional code." International Journal of Law in the Built Environment 1, no. 3 (2009): 194-204.

May, Dayne, Owen Wilson, and Martin Skitmore. "Bid cutting: an empirical study of practice in South-East Queensland." Engineering, Construction and Architectural Management 8, no. 4 (2001): 250-256.

Mishra, Piyush, G. S. Dangayach, and M. L. Mittal. "An Ethical approach towards sustainable project Success." Procedia-Social and Behavioral Sciences 25 (2011): 338-344.

Nawaz, Tahir, and Amjad Ali Ikram. "Unethical practices in Pakistani construction industry." European Journal of Business and Management 5, no. 4 (2013): 188-204.

whatwedo/publication/global_corruption_report_2005_corruption_in_construction_and_post_conflict

Tommelein, Iris D., and Glenn Ballard. "Coordinating specialists." Vol. 8. Technical Report No. 97, (1997).

Vee, Charles, and CMartin Skitmore. "Professional ethics in the construction industry." Engineering, Construction and Architectural Management 10, no. 2 (2003): 117-127.

Wasserman, Barry, Patrick J. Sullivan, and Gregory Palermo. Ethics and the Practice of Architecture. John Wiley & Sons, (2000).

Woodward, Richard. The organisation for economic co-operation and development (OECD). Routledge, (2009).

Zarkada-Fraser, Anna, and Martin Skitmore. "Decisions with moral content: collusion." Construction Management & Economics 18, no. 1 (2000): 101-111.

Web References:

Business Dictionary (B.D.) "Professional ethics." http://www.businessdictionary.com/definition/professional-ethics.html.

GenieBelt. "Why is Construction so Prone to Corruption? " (2017). https://geniebelt.com/blog/construction-prone-corruption.

World Economic Forum. Global Agenda Councils 2011-2012 Report "Anti-Corruption." http://reports.weforum.org/global-agenda-council-2012/councils/anti corruption/?-doing_wp_cron=1521028057.6477239131927490234375.